وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر-2-

كلية العلوم الإنسانية

قسم الفلسفة

الحق والخير عند جون رولز

ملخص المذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة السياسية

إعداد الطالب :

قدوش نسيم

إشراف الأستاذ:

أ. د / بلعزوقي

مقدمة

تسمح نظرية العدالة لرولز أن توجه نقدا للمؤسسات السياسية و الاجتماعية في الأنظمة الرأسمالية و الاشتراكية على السواء. أما الأنظمة الرأسمالية فقد ركزت على الحرية (الحريات السياسية، الحريات المدنية) و أهملت بشكل تدريجي فعالية هذه الحريات و كذلك الحقوق في خضم التقدم الاقتصادي. بعبارة أخرى إن الحرية في النظام الرأسمالي هو امتلاك الوسائل و الثروات، فمن خلال الامتلاك تتحول الحرية من المفهوم الشكلي إلى التجسيد الواقعي و الممارسة الحقيقية لها. إذن ليست الحرية حقا لكل الأفراد، بل فقط مقتصرا على فئة معينة في المجتمع.

وأما الأنظمة الاشتراكية فقد ركزت على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وأهملت بشكل تدريجي الحرية بوصفها حقا و يتجلى هذا في الحزب الواحد. ليس هناك تعدد و من ثمة حرية الاختيار و تبني المعتقدات و الأفكار في هذه الأنظمة، فإن كان الأفراد كلهم يمتلكون قدرا معينا من الوسائل فهذا لا يعني أنهم يعيشون في مجتمع حر. إنها تتجسد أولا كشعور و من ثمة واقعيا كاختيار وأخيرا إنسانيا كقيمة ذاتية ملخصة في كلمة الاحترام. إن الفرد الذي يختار عن حرية لا يحترم لاختياره و إنما للذات الإنسانية التي اختارت.

من هنا تأت النظرية الرولزية لتأخذ بالحسبان شرط الوسائل من جهة و شرط تجسد الحرية من جهة أخرى لتجعل من العدالة الحقيقية هي العدالة التي تأخذ بالحسبان الفئة الأقل انتفاعا و لأولويتها في الاستفادة من الخيرات الاجتماعية و الاقتصادية. لا تنتهك كرامة و قدسية الشخصية الإنسانية للفرد لندرة أو قلة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية و لا لتراكم الثروات، و لكن الاحترام و الحرية و الكرامة و القيمة الذاتية كلها حقوق جوهرية للفرد غير مرهونة لا بمستوى الدخل و لا بالمنصب و لا بالسلطة.

في هذا الشأن يرى رولز أن السلطة السياسية لم تقم بالمهمة الموكلة إليها وهي تحقيق المساواة في المشاركة السياسية و في ممارسة الحقوق الفردية لجميع المواطنين، بل هناك فقط تنظير للحقوق و حريات شكلية صورية. فالواقع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد يترجم معاناتهم الحقيقية (الفقر، الحرمان، التشرد، البطالة). إن التوزيع غير العادل للخيرات

الاجتماعية والاقتصادية وإبعاد المواطنين بشكل تدريجي عن المساهمة في الحياة السياسية هي بعض المظاهر التي أفرزتها السلطة السياسية التي لم تمارس وظيفتها المنوط بها والشاهد على ذلك حركة الاحتجاج الواسعة التي قامت في أمريكا في الستينات وحركة الزنوج .

هذه الاحتجاجات التي قام بها المواطنون هي نتيجة منطقية للتناقضات الموجودة في المجتمع الرأسمالي و التي ظهرت في عدم تكافؤ الفرص سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي للأفراد. هناك تفاوت ملحوظ بين الفئات العليا والدنيا في طرق العيش وفي قوانين وامتيازات السلطة، فحالما وضعت النخبة المسيطرة التقنية والفرص المتاحة والمنافع الاقتصادية و الاجتماعية تحت تصرفها أفقرت كليا الفئة الأقل انتفاعا وجردت من حقوقها الإنسانية الأساسية.

من جانب آخر يبدو تأثر رولز واضحا بنظريات العقد الاجتماعي-جان جاك روسو،ايمانويل كانط،جون لوك- حول فكرة الحالة الطبيعية و ما يجب أن تكون عليه التشريعات في الحالة المدنية. لكنه خلاف هذا، يتجاوز فكرة الطبيعة الخيرة والشريرة للإنسان بل أبعد من ذلك يلغي مجمل الخصائص النفسية والطبيعية للأفراد ضمن فكرة "حجاب الجهل"و يقدم تصوره بديلا عن فكرة الحالة الطبيعية و هي فكرة "الوضع الأصلي". إن الأفراد يختارون عن جهل في ظل هذه الظروف المبادئ التي تحكم مجتمعهم وهو بهذا يقيم مساواة بين جميع أعضاء المجتمع نظرا لعدم قدرة أي واحد على اختيار مبادئ تحابي الأقوياء أو تقهر الضعفاء لكونه جاهلا بمستواه ولقدراته وخصائصه النفسية والاجتماعية. بهذا الشكل يستند الأفراد فقط إلى نور العقل كسبيل للوصول إلى مبدأي العدالة اللذين يحكمان مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية.

لقد اقترح رولز مفهوما آخر لنظرية العدالة التوزيعية. إنها نظرية قائمة على مبدأين أساسيين يربطهما رولز ربطا محكما تحت مفهوم "الترتيب التسلسلي". فمبدأ الحريات المتساوية لا يمكن أن ينتهك إلا من أجل الحرية فقط. عدا هذه الحالة فإن ممارسة الأفراد لحريتهم ذات أولوية عن أي مبدأ آخر. و ما زاد من النظرية أهمية هو ربطها بفكرة

الحظوظ الصدفية والاعتباطية في المبدأ الثاني وهو "مبدأ التفاوت". إن الشريحة الأقل انتفاعا هي المرجحة دائما في الاستفادة من الخيرات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك في توقعات تحصيل الخيرات في الخطط القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل. إنه مبدأ يعقلن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بحيث لا يجعل من الثروة والخيرات وسيلة لانتهاك كرامة وقدسية شخصيته السوية.

يسعى رولز كذلك في نظريته إلى ضبط مفهوم الخير ويجعله تصورا سياسيا، بمعنى أن الخير المحقق يجب أن ينصب في الإطار السياسي. و لتحقيق هذا يجب على الأفراد السعي فقط نحو تحصيل الخيرات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تتعارض مع خيرات الأفراد الآخرين. بهذا المعنى تكون نظرية رولز ليست فقط نظرية في العدالة التي تنظم وتحدد وترتب الأولويات في المجتمع بين الأفراد وإنما هي نظرية في المشاعر الأخلاقية التي تحدد وتقود مقدرتنا الأخلاقية وإحساسنا بالعدالة.

من هنا يمكن أن نصيغ إشكالية بحثنا على النحو التالي: فيم تتمثل نظرية رولز في العدالة ؟ و هل استطاع أن يؤنسن فكرة العدالة في الفلسفة السياسية المعاصرة.

منهجية البحث

لمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا توظيف المنهج التحليلي النقدي، لأنه الأنسب لطرح قضايا الموضوع، كذلك يمكننا من تمحيص ومعرفة القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية خاصة مع جون رولز باعتباره مجددا للفلسفة السياسية.

وقد وقع اختيارنا على رولز لأنه يعتبر أحد الوجوه البارزة المنخرطة في النقاش السياسي المحتدم حول مشروعية الليبرالية السياسية و مآلات الحداثة السياسية و ما تخللها من أزمات و توترات بين الحرية و المساواة بين الفرد و الدولة،بين العدالة و الخير، ضمن كتابه الشهير "نظرية في العدالة".

أما عن الأهداف التي نريد الوصول إليها من خلال بحثنا هذا فتتمثل فيما يلي: معالجة الإشكالية المطروحة في المقدمة، التعرف على قيمة مسألة العدالة ومكانتها بالنسبة للمسائل

الأخرى واكتساب منهجية أكاديمية من شأنها أن تعيننا على خوض بحوث فلسفية في المستقبل.

هذا المنهج المتبع قادنا إلى الخطة التالية التي من خلالها تم تقسيم البحث إلى:

الفصل الأول:عرضنا فيه الصيغة البنائية لنظرية العدالة.ففي **المبحث الأول** تحت عنوان:**الوضع الأصلي تجريبي لا ميتافيزيقي**، وقفنا عند ضبط مفهوم الوضع الأصلي وظروفه مبينين نقد رولز لميتافيزيقية "كانط" واعتماده على تجريبية "هيوم" في استقاء الظروف الحقيقة والواقعية لمختلف الحالات السيكولوجية والقيم الأخلاقية للأطراف المتفاوضة. ولإقامة المساواة المطلقة في هذا الوضع الأصلي وإحداث قطيعة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية بل والنفسية في اختيار مبدآ العدالة يقترح رولز **حجاب الجهل** كأداة افتراضية والتي على أساسها يتعاقد الأفراد من أجل تنظيم شراكتهم في مجتمع جيد التنظيم. لذلك ينص هذا المنهج أن تلغى كل المصادفات والحظوظ الطبيعية من مناصب اجتماعية وثروات وقوة وحسد.كل هذا يسمح للأطراف بأن تتصرف فقط بوصفها أفراد أخلاقيين وعقلانيين وليس وفق أهوائها ومنافعها الذاتية. هذا التصور النزيه يدفع بالأطراف إلى اختيار مبدأي العدالة، مع العلم أنها قادرة أن تشغل أي منصب في المؤسسات السياسية والاجتماعية وهذا ما سنقوم بالبحث فيه في **المبحث الثاني تحت عنوان: حجاب الجهل منهج افتراضي لا تاريخي**

أما **المبحث الثالث: مقابلة بين النفعية والعقلانية**. فقد عرضنا فيه التصور النفعي للعدالة وكيفية توزيعه للخيرات بين الأفراد في المجتمع على قاعدة: تحقيق أكبر قدر من الرضا لأكبر عدد ممكن من الأفراد. إن هذا المبدأ كما يراه رولز متعارض مع مبدأ الحفاظ على الحريات الأساسية للأفراد، لذا يجب أن يكون المبدآن المختاران مبدأين عقلانيين لضمان كرامة وقدسية الشخصية الإنسانية.

أما في **الفصل الثاني**: والذي هو تحت عنوان **مبدأي العدالة**، فقد قدمنا فيه قراءة تحليلية لمبدأي العدالة كما عرضهما رولز في كتابه "نظرية في العدالة"، وذلك بغية رصد قيم هذا المفهوم الأساسية في الفلسفة السياسية المعاصرة.

أما **الفصل الثالث:الخير العقلاني:جدلية التجاذب بين النظرية الأخلاقية ونظرية العدالة الرولزية** بداءناه بالمسعى الذي تهدف إليه نظرية العدالة وهي إدماج الحس الأخلاقي ونقصد به المشاعر الأخلاقية في المضامين الجوهرية للعدالة. إن الشراكة الاجتماعية العادلة و المنصفة بين الأفراد تستوجب عقلنة للخير لتندمج الغايات و الأهداف بوصفها مفاهيم للخير في المؤسسات السياسية و الاجتماعية فتتحول العدالة من كونها قيمة اجتماعية إلى خير في حد ذاتها و هذا في **المبحث الأول** الذي عنوناه: **العقلانية كأساس للشراكة الاجتماعية** و في **المبحث الثاني و الأخير: نقد و تقييم النظرية الرولزية** حصرنا على سبيل الذكر ثلاثة أفكار: فكرة **"حس العدالة"، "فكرة الاستحقاق"** وأخيرا **"فكرة مبدأ التفاوت"**.

الفصل الأول:

الإنصاف كأساس لاختيار مبدأي العدالة

المبحث الأول: الوضع الأصلي تجريبي لا ميتافيزيقي

إن مفهوم الوضع الأصلي الذي جاء به جون رولز لم يكن فريدا بالمعنى الكلي للكلمة، فقد كان معروفا من قبل لدى أنصار العقد الاجتماعي باسم الحالة الطبيعية – توماس هوبز- جان لوك- جان جاك روسو. و قد انصب إشكالهم الرئيسي حول تفسير مدى تطابق المؤسسات السياسية و الاجتماعية مع ما تنص به الحالة الطبيعية (باستثناء الحالة الطبيعية كما وصفها هوبز).فكل ما نعيشه في الحالة المدنية يفترض أن يكون متوافقا للمبادئ المتعاقد عليها في الحالة الطبيعية. نفس الموقف يذهب إليه جون رولز لكن بمنهجية مغايرة عن سابقيه ونقصد بذلك اختلاف مضمون الوضع الأصلي عن الحالة الطبيعية لدى هؤلاء.

ومن أجل استعمال خبرات التقليد التعاقدي حول العدالة واستخدامها لنقاش مبادئ الديمقراطية و مبادئ العدالة، اختلق رولز أداة مماثلة للحالة الطبيعة المشهورة في نظريات العقد الاجتماعي.هذا الوضع يجدد تجربة التفكير الذي يرتكز على افتراض مجتمع بدون دولة من أجل التساؤل حول إمكانية قيام نظام حكومي و في نفس الوقت يكون مشروعا و عادلا. مع ذلك يتمثل اختلافه مع النظريات التعاقدية الكلاسيكية في أن الوضع الأصلي هو تقرير لكل المشاعر الإنسانية بالرغم من أنه طريقة افتراضية خالصة.فرولز لم يعتمد في بناءه للوضع الأصلي على وصف الحالات السيكولوجية للأطراف و إثبات و جودها بل ألغاها و اعتبرها الهاجس الأكبر في تحقيق الإنصاف.هذا الوضع يمثل مرحلة أولى لتطور المجتمعات الإنسانية. (1) و هذا ما أشار إليه رولز في مقدمة كتابه"نظرية في العدالة" بقوله:" ما حاولت القيام به هو تعميم و رفع مستوى تجريد نظرية العقد التقليدية،كما عرضها لوك و روسو و كانت"(2).

و قبل أن نتحدث عن الوضع الأصلي و عن ظروف تعاقد الأفراد، علينا أن نشير في

* ننوه القراء إلى أن مصطلح مبادئ العدالة غير موجود في فلسفة جون رولز بل مبدأي العدالة، لكن احتراما للأمانة العلمية الصيغة " مبادئ العدالة " هي المذكورة في الكتاب المترجم " نظرية في العدالة " للدكتورة ليلى الطويل الصادر عن منشورات الهيئة المصرية للكتاب و شكرا

(1)V .Munez Dardé, la Justice sociale : le libéralisme égalitaire de John Rawls, édition Arman colin, 2005, p69

(2)جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة د/ ليلى الطويل، منشورات الهيئة المصرية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ص 20.

البداية إلى تعريف رولز للوضع الأصلي:

" الوضع الأصلي هو الوضع الاجتماعي المناسب الذي يضمن أن تكون الاتفاقات الأساسية التي يتم التوصل إليها منصفة"(1). يتفق الأفراد في هذا الوضع على اختيار مبدأين ينظمان حياتهم ويحددان حقوق وواجبات كل واحد في إطار من الشراكة الاجتماعية. من هنا يرى رولز أن الاتفاق يتحقق في هذا الوضع عندما لا تأخذ بعين الاعتبار الفوارق الطبيعية والاجتماعية في عملية اختيار المبدأين لكونها حظوظ صدفية اعتباطية ليست من صنع الأفراد أنفسهم.

"إن الوضع الأصلي ليس عقدا لدخول مجتمع معين أو إعداد شكل من الحكومة و لكن لقبول مبادئ أخلاقية معينة.إن الفكرة الموجهة هي أن مبادئ عدالة البنية الأساسية لمجتمع ما هي هدف أو موضوع الاتفاقية الأصلية.لذلك يجب أن يقرر الأشخاص مقدما كيف عليهم تنظيم مطالبهم مقابل بعضهم البعض وما هو الدستور أو التشريع المؤسس لمجتمعهم، تماما مثلما يتوجب على كل شخص أن يقرر بالتفكير العقلاني ما الذي يصوغ خيره بمعنى نظام الغايات الذي من العقلانية أن يسعى إليه"(2).

لقد صور لنا رولز الوضع الأصلي على أنه ظرف بدائي من الثقافة، هذا التوصيف يعكس الظروف و المشاعر الإنسانية كما هي موجودة في الأفراد.فهو يعتمد على التقرير الموضوعي لكل الحالات الإنسانية.كل هذا يوظفه رولز بطريقة افتراضية خالصة، و نقول هنا افتراضي لأنه ليس مرحلة تاريخية عاشها الأفراد في حقبة زمنية معينة،إنما هو مجرد تخمين يساعدنا على تصور نظام اجتماعي و سياسي و في نفس الوقت يمثل تجاوزا للواقع المزري ورغبة في الرقي بالمؤسسات الاجتماعية إلى أفضل درجة ممكنة. فلا يكون مبدأي العدالة منصفين إلا في حالة اختيار الأفراد لمبدئهما عن حرية و عقلانية و في جهل تام لأوضاعهم المادية و الروحية، و هذا ما يجعل من المبدأين موضوعيين و محل رضا الجميع.

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، ص46

(2)المصدر نفسه، صص 38-39

في هذا الوضع الذي يتصوره رولز" لا يجب أن ينتفع أو يتضرر أحد بسبب الحظ الطبيعي أو الظروف الاجتماعية عند اختيار المبادئ.يبدو متفقا عليه أنه من المستحيل تفصيل المبادئ على قياس الظروف لكل حالة ذاتية للشخص. يجب أن نضمن أن النزاعات والطموحات الخاصة وكذلك تصورات الأشخاص للخير لا تؤثر على المبادئ التي يتم تبنيها.فمثلا إذا كان شخص ما يعرف أنه ثري فقد يجد من العقلانية اقتراح المبدأ القائل بأن الضرائب المتنوعة من أجل الرفاه غير العادل وإذا كان شخص ما يعرف أنه فقير فسوف يميل إلى اقتراح المبدأ المعاكس"(1).

وبغاية الحفاظ على المساواة التامة بين الأفراد في اختيار المبدأين، يذهب رولز إلى القول إن الوضع الأصلي هي الحالة الأنسب لتحقيق العدالة. لا أحد في وسعه أن يعرف قدراته أو معارفه المكتسبة أو يبني تصوراته على أحكامه السابقة،كل هذا يحقق ما يسميه رولز " حجاب الجهل".أكثر من ذلك الوضع الأصلي يجرد الأطراف من كل فكرة تتعلق بماهيتهم ووضعهم الاجتماعي وعلاقاتهم مع الآخرين من أجل تحقيق مساواة بين الأفراد(2).

ضمن هذا الطرح يعتقد رولز أن الأهداف والمصالح المتعلقة بالذات لا يفترض أن تكون أنوية أو أنانية فالثروة والسلطة والامتياز لا يجب أن تكون هدفا نهائيا للشخص لأن تصوره للخير سيكون أنويا. كما أن المصالح والامتيازات الفردية تشكل عائقا كبيرا لدى الأطراف في إقرار مفهوم الحق الذي يجب أن يتجرد من كل نزوة ذاتية أو أخلاق نفعية(3) .ليس فقط هذا، بل إن الأطراف في الوضع الأصلي غير مقيدة بمصالح متبادلة مما يعني أن لا أحد منهم قادر على مساعدة غيره في سبيل الحصول على ثروات أو مزايا في المجتمع، فهم لا يرغبون بالتضحية من أجل الآخرين. إن كثرة الصراعات و النزاعات في سعيهم وراء

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، صص47-48

(2)Jean François Dutier, philosophie de notre temps ,édition science humaine ,Presses universitaires de France ,1999,p136

(3)جون رولز، نظرية في العدالة، ص173

تحقيق أهدافهم ومنافعهم في الحياة هي أكثر مأسوية على الإطلاق، بالتالي فإن العدالة هي الفضيلة المتعلقة بالممارسات حيث يكون هناك مصالح متنافسة ويكون هناك أشخاص مخولين للتعبير عن حقوقهم على الآخرين في رابطة من القديسين الذين يتفقون على مثل مشتركة.إذا كان من الممكن وجود هذا المجتمع لن تحدث نزاعات حول العدالة، فكل شخص يعمل بدون أنانية من أجل غاية واحدة كما هي محددة من خلال دياناتهم المشتركة(1). و لتحقيق هذا يرى رولز أنه يجب وضع الأشخاص في وضع منصف فلا تسمح لبعضهم أن يتمتع بامتيازات أفضل من الآخرين.علاوة على ذلك، يجب إبعاد كل تهديد بالقوة والإكراه والخديعة والغش وهذا من أجل ضمان الاتفاق المنصف لكل الأطراف في الوضع الأصلي(2). أكثر من ذلك أنه في الوضع الأصلي لا يسمح للأطراف أن يعرفوا المراكز الأساسية للأشخاص الذين يمثلونهم أو عقائدهم الشاملة الخاصة. كما أنهم لا يعرفون الأشخاص وجماعتهم الاثنية وجنسهم أو أي مواهب طبيعية مختلفة مثل القوة والذكاء.

لا يجب أن تؤثر الامتيازات التاريخية والتأثيرات الطارئة من الماضي في اتفاق على مبادئ مهمتها تنظيم البنية الأساسية من الحاضر إلى المستقبل.يجب أن نضمن الإنصاف التام بين الأفراد اتجاه المخلفات السابقة لهم ونصورهم مقابل ذلك مجردين عن أي فكرة أو إحساس بمن هم وكيف سيكونون مستقبلا. بهذا الأسلوب نصل إلى الاختيار المثالي لمبدآ العدالة، فنضمن بذلك أنهم نظراء في الوضع الأصلي وفي هذا صياغة لاعتقادنا وهو أن المواطنون متساوون في جميع النواحي عندما تكون المسائل مختصة بالعدالة السياسية أي أنهم يكونون حائزين على قدر كاف من القوى المطلوبة ذات الصلة بشخصيتهم الأخلاقية وعلى قدرات أخرى تخولهم تعاونا طبيعيا ومكتملا على مدى حياة كاملة.(3)

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، صص173-174

(2)جون رولز، العدالة كإنصاف، ترجمة د/ وحيد حاج إسماعيل، مركز الدراسات، الوحدة العربية المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 106

(3)المصدر نفسه، ص 108

نصل إلى القول إذن إلى أن ظروف العدالة هي الأمور التي تربط الأفراد فيما بينهم من عمل و شراكة و تنافس لتحصيل المنافع الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع مع شيء من الأنانية و تصارع المصالح بينهم و يعرفها رولز بأنها: "الشروط العادية التي تكون عندها الشراكة البشرية ممكنة وضرورية، فعلى الرغم من أن المجتمع هو مشروع تشاركي لتقسيم أعباء التعاون لمجمل الوظائف و بالتالي المنفعة المتبادلة،إلا أنه يتميز نموذجيا بصراع و احتدام نتيجة الأنانية و تطابق المصالح من جهة و من جهة أخرى سعي الأفراد وراء غاياتهم كل واحد يفضل حصة أكبر بدلا من حصة أقل"(1).

وبغاية الحفاظ على حقوق كل الأفراد وضمان التقسيم العادل للمنافع، يرى رولز أن الحصص التوزيعية مقيدة بشروط اجتماعية وطبيعية تبعا لحالة الدولة وكذلك حالة الأفراد السيكولوجية، لذلك يلخص الظروف والنزاعات الاجتماعية المكونة للعدالة بقوله:" إن مبدأي العدالة هما الحل بالنسبة لمشكلة الاختيار المفروضة من خلال الوضع الأصلي. من أجل القيام بهذا، يجب البرهنة على أنه بافتراض الظروف المتعلقة بالأطراف ومعرفتهم واعتقاداتهم ومصالحهم،اتفاقية على هذه المبادئ هي الطريقة الأفضل لكل شخص لحماية غاياته على ضوء البدائل المتاحة" (2).

في حقيقة الأمر الوضع الأصلي عند رولز يتسم بواقعية للظروف المفترضة وذلك بغية تقرير الحالات السيكولوجية ومشاعر الود والرحمة والبغض والحسد الكامنة في الفرد.وبتحديد هذه الحالات يكون الوضع الأصلي هو ترجمة لما يعيشه الفرد في الواقع وليس مجرد تنظير أو تجريد ميتافيزيقي لحالات هي غائبة عن الواقع اليومي للفرد.إن الفرد المصور في هذا الوضع سيكون محكوما بجملة من العناصر بشأن ظروف الحياة العامة وفي ضوئه يتجلى هذا الوضع بروح تجريبية تزداد قيمته ومعناه بقدر تفاعله مع المتغيرات اليومية للأفراد(3).

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، صص170-171.

(2)المصدر نفسه،ص162

(3)جورج مايكل ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، تر محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص78.

وما دام أن التغير والاختلاف هي من طبيعة الأفراد والمجتمعات فإن الغايات والمصالح والأهداف هي بدورها مختلفة بل في تصارع وتضارب مستمر.لذلك يجب التعامل مع الأشياء بطريقة تحد من المشاكل الأخلاقية والسياسية. إن البحث عن المصالح والخيرات في المجتمع يقتضي وجود ضوابط وقواعد بغية تنظيم المؤسسات وضمان فعاليتها القصوى والمستديمة والسبيل إلى ذلك لا يكون إلا بالعدالة،لذلك اعتبرها رولز الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية كما عبر عن ذلك في مطلع كتابه "نظرية في العدالة" بقوله: " العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية"(1).

وقبل الانتقال إلى توضيح ظروف العدالة،قد يبدو من الأهمية بمكان إبراز خاصيتين أساسيتين للوضع الأصلي. أولا: الاتفاق يجب أن يكون قائما على حس العدالة بحيث أنه لا يمكن لأي فرد أن يرفض الانضمام إلى هذا العقد،فمبادئ العدالة يجب أن تكون مختارة من طرف أفراد عقلانيين. ثانيا: حالما يبرم الاتفاق بصفة نهائية لا يمكن لبعض الأفراد أن تخالف هذه الاتفاقات بعدم احترامها، فكونهم عقلانيين يفرض عليهم وجوب طاعتها والخضوع لأوامرها. هاتان الخاصيتان عند رولز ضروريتان لصياغة مفهوم للخير ولتطوير حس العدالة(2).

الآن الغاية القصوى التي يهدف رولز الوصول إليها هي تحديد الظروف التي تحيط بالعدالة لأنه كما قلنا من قبل لا معنى للأفكار الاطوبية و التجريدات النظرية في مفهوم العدالة والواقع يعكس صورة أخرى. إن التنافس في تحصيل الخيرات أمر تفرضه ضرورات الحياة والشراكة الاجتماعية، لكن حالما تغتصب الحقوق والحريات وتنتهك المصالح الأساسية للأفراد بسبب الأنانية المفرطة فإننا في هذه الحالة بحاجة إلى أنظمة اجتماعية مختلفة لإرجاع المجتمع "مؤسسة من الشراكة في حدود المنفعة المتبادلة"(3).

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، ص29

(2)V.Munez Dardé, la justice sociale : le libéralisme égalitaire de John Rawls, p14.

(3)جون رولز، نظرية في العدالة، ص170

وعلى العموم تنقسم ظروف العدالة إلى صنفين، ظروف ذاتية وظروف موضوعية تتداخل في كل واحدة منها عدة عوامل كالحقائق السيكولوجية والتفاعل الاجتماعي في سياق من الندرة والمطالب المتنافسة. أماالأولى: فتتمثل في مجموعة الخطط الذاتية للحياة وتصورات الخير التي تعود الأفراد لأن يكونوا غايات وأغراض مختلفة، بل ومتناقضة مع تصورات العدالة. فهؤلاء الأشخاص يعانون من قصور في المعرفة والتفكير والحكم وتميل قواهم إلى التشوه بسبب القلق والتحيز بشؤونهم الذاتية. وتنشأ بعض هذه العيوب من خلل أخلاقي ومن الأنانية والإهمال، فهي جزء من الوضع الطبيعي للأشخاص. أما الظروف الموضوعية فتتمثل في "الإمكانيات والقوى الجسدية تحت إقليم جغرافي محدد، بحيث لا أحد بينهم يمكن أن يسيطر على الآخر.غير أنهم عرضة للهجوم والخضوع من قوة موحدة على الآخرين.كما أن القدرة المعتدلة التي تبقى الأفراد دائما في حالة شراكة اجتماعية تعتبر من أساسيات ظروف العدالة "(1). باختصار يمكن القول إن ظروف العدالة هي الظروف التي تدخل فيها الأطراف في مسابقة بحيث تكون الحصة الأكبر مرغوبة من الجميع إلا أنها في الأخير لا ترجع إلا لبعض منهم (2).

إن هذا المعنى الذي يضفيه رولز لنظرية العدالة كثيرا ما توافق في شقها التجريبي تجريبية "هيوم" في استقراءه للحالات السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد. فهو يستقي منه مفاهيم القدرة والتنافس في تحصيل الخيرات، وكذلك مفهوم التعالي أو النوميين من "كانط" ويقدم نظريته كنظرية ازدواجية "كانطية هيومية" مصبغة بقالبه الفكري والفلسفي متبعا في ذلك التقليد الانغلوساكسوني في مجال الأخلاق والسياسة والفكر(3).

وبعد أن نضمن تساوي الأطراف في الوضع الأصلي وغياب الموانع الذاتية والموضوعية

(1)جون رولز، نظرية في العدالة،صص171-172

(2)M. Jone ,« Archives de philosophie ,recherche et documentation »,Revue Trimestrielle publier avec le concours de centre National de la recherche scientifique ,Directeur de la publication M. Fédou, 72.35bis, Rue de serves, 75006, 2009,P 106.

(3)جورج مايكل ساندل، الليبرالية و حدود العدالة، ص92

ونضمن الاتفاق المنصف حول المبدأين، فإن الوضع الأصلي لن يكتمل إلا بتوفر شروط خمسة مرقمة على النحو التالي:

يجب أن تكون المبادئ "عامة "بمعنى أن الأطراف عليهم أن يتشبثوا بموقف حيث تكون فيها المنافع والإمكانيات الفردية مجهولة (1). فهم لا يستطيعون تحديد هويتهم بكل الأحوال، حتى لو استطاع شخص أن يحصل على موافقة الآخر فهو لا يعرف كيف يكيف المبادئ لمصلحته.إن الأطراف مضطرون للتعلق بمبادئ عامة، يفهمون الفكرة بأسلوب حدسي(2). إذ يمكن أن نعبر عنهم ولكن بدون استعمال أسماء الأعلام كقولنا: يجب على الجميع أن يحترم السيد" x" فهذا لا يمكن أن يختار في الوضع الأصلي (3)، لأنه ببساطة انتهاك لحريتهم وكرامتهم.

كما أن مبادئ العدالة يجب أن تكون "عالمية" في تطبيقها، بمعنى أن تنطبق على كل شخص استنادا إلى كونهم أشخاص أخلاقيين. لذلك يفترض رولز أن كل شخص يستطيع أن يعرف هذه المبادئ ويستخدمها في تفكيره القصدي. وعليه، فإنه يجب استبعاد المبدأ إذا كان مناقضا لذاته أو مبطلا لذاته، فلا بد من اختيار المبادئ على ضوء طاعتها(4).

أما الشرط الثالث فيتعلق "بالذيوع"، "إن الأطراف يفترضون أن كل شخص يعرف عن هذه المبادئ كل ما يود أن يعرفها إذا كان قبولها نتيجة اتفاقية. لذلك إن الوعي العام لقبولها له أثار ايجابية ويدعم الاستقرار للشراكة الاجتماعية. في هذا الوضع سيكون لزاما البحث عن الحلول بين أوساط الأفراد انطلاقا من "مبدأين أساسيين للعدالة"*. والفرق بين هذا الشرط

---

(1)Marcel Trembley, Quinze Thèses ou philosophie avec des autres contemporaines, collection, développé en collaboration avec la bibliothèque, Paul- Emille, Brult de l'université du Québec, Chicoutimi, 2002, p162

(2)جون رولز، نظرية في العدالة ،ص176

(3)V.Munez Dardé, la justice sociale, le libéralisme égalitaire de John Rawls, p84

(4) جون رولز، نظرية في العدالة، ص177

*يقصد بالمبدأين الأساسيين: مبدأ الحرية المتساوية لكل شخص والذي يتعلق بالحقوق السياسية وحرية التعبير و التفكير=

نقصد- شرط الذيوع - و الشرط المتعلق بالعالمية هو أن هذا الأخير يقود الفرد إلى تقسيم المبادئ على أساس إتباعها فكريا بشكل منتظم من قبل كل شخص. أما شرط الذيوع فهو يهدف إلى جعل الأطراف يقيمون تصورات العدالة على أنها معترف بها من قبل العموم والتي تشكل دساتير أخلاقية فاعلة في الحياة الاجتماعية(1).

أما الشرط الرابع فيتعلق بتصور "الحق" "الذي يجب أن يتعالى المطالب المتناغمة. ينشأ هذا المطلب مباشرة من الدور المتعلق بالمبدأين في تسوية الطلبات المتنافسة، لذلك ينبغي إلغاء كل فرصة لتجنب اللجوء إلى المكر والقوة والأسلحة لقبول المبدأين المتعلقين بالحق والعدالة. فكل تصور له ميزة تهديد ليس تصورا للعدالة. لهذا يجب وضع الأشخاص بشكل مستقل عن وضعهم الاجتماعي أو قدرتهم على التهديد والإكراه"(2). وخلافا لهذا فإن الكائنات البشرية قادرة أن تتجلى عاقلة،عادلة،غير مبالية في أي أسلوب يرتبط بها، فهي تتجرد من الأنانية والأولوية في تحديدها لتصور الحق(3).

.وأخيرا "على الأطراف تقييم النظام الخاص بالمبادئ على أنه محاكمة نهائية بطريقة استدلالية عملية. وعلينا احترام وترتيب المؤسسات الاجتماعية كما توحي المبادئ الخاصة بالحق والعدالة وتتجاوز الاعتبارات المتعلقة بالحذر والمصلحة الذاتية"(4). هذا يعني أن كل تصور نفعي للمصالح الذاتية لا يؤخذ بعين الاعتبار، وبذلك يتجرد هذين المبدأين من أشكال التضحيات والاستغلال. يسمى هذا الشرط بشرط "الترتيب"الذي يعني أنه لا يمكن الانتقال إلى إعمال المبدأ الثاني للعدالة إلا بعد أن يستوفي المبدأ الأول (الحريات المتساوية) حقه.

باختصار، إن تصورا للحق هو مجموعة من المبادئ عامة في الشكل وعالمية في

=...الخ ومبدأ الاختلاف الذي يتعلق بالمساواة الاقتصادية والاجتماعية بشرط أن يكون دائما في مصلحة الأشخاص الأقل انتفاعا في المجتمع. سيأتي التفصيل فيه أكثر في الفصل الثاني

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، ص178

(2) المصدر نفسه، صص 178-179

(3) Olivier Nay, Histoire des idées politiques , Armand colin, édition Dellaz , Paris,2007,p514

(4)جون رولز، نظرية في العدالة، صص 179-180

التطبيق ويجب الاعتراف بها كمحاكمة نهائية لترتيب المطالب المتنازعة لأشخاص أخلاقيين. يتم تحديد مبدأي العدالة من خلال دورهما الاجتماعي والمادة أو الموضوع الذي يطبق عليه.وكل شكل من أشكال الأنوية ليس مرشحا جديا للأشخاص في الوضع الأصلي.إنها النقطة التي سوف يتعلق بها الأطراف إذا كانوا غير قادرين على التوصل إلى تفاهم يقول رولز: "إن ضرورة إهمال الفروق بين الأشخاص حتى الفروق الحقيقية جدا تقود إلى قاعدة اعتبار الجميع متساوين، وإلى مسلمات متشابهة وجدية. بالتأكيد يجب أن نحكم على المواثيق بالنسبة للمقارنات بين الأشخاص بالطريقة نفسها".(1)

يؤكد رولز طوال حديثه عن مبدأي العدالة المنصفين أنهما غير مرهونين برغبات أو شروط اجتماعية سائدة. فالبنية القاعدية للمجتمع–والتي تتقوى في نفس الوقت و تستمد شروط بقائها من الوضع الأصلي الذي يضمن المساواة المطلقة للأطراف - هو الذي يكون معيارا للحكم على المؤسسات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والاتفاقات التي تحصل في الوضع الأصلي هي التي تمكننا من تحقيق الاستقلالية المطلوبة عن الظروف السائدة في المجتمع.

لكن الاتفاقات نفسها لا يمكن أن تنبثق إلا في جو من المساواة والحرية والعقلانية وفي هذا إقصاء لكل عناصر الاستبداد والقهر والطغيان، ليس هذا فحسب وإنما لكل عناصر القوة سواء بمفهومها المورفولوجي (القوة الجسمية) أو بمفهومها الاقتصادي (الغنى). وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: حجاب الجهل منهج افتراضي لا تاريخي

يعتبر حجاب الجهل شرط مفتاحي و نقطة محورية التي على أساسها يتعاقد الأفراد فيما بينهم من أجل اختيار مبدأي العدالة اللذين ينظمان شراكتهم الاجتماعية و ذلك بتقسيم أعباء التعاون الاجتماعي فيما بينهم و من ثمة توزيع المنافع و الخيرات في المجتمع بكل إنصاف. و من أجل الوصول إلى مجتمع كهذا، يتوجب على الأطراف أن تتموضع خلف حجاب من

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، ص400.

الجهل، بحيث تتحدد لها الأمور التي يتوجب عليها أن تعرفها ثم الأمور التي تجهلها بدء بالظروف النفسية والاجتماعية من ميول وأهداف ومشاريع، وصولا إلى جهلها لأجيالها وتراث مجتمعها. بهذا تكون الأطراف محرومة من كل المعلومات المتعلقة بهم وبالآخرين والمجتمع ككل، فيندمجون في المجتمع وهم على جهل بكل هذه الظروف المحيطة بهم ويختارون معا المبدأين اللذين يحددان علاقاتهم فيما بينهم بإنصاف. بافتراض هذا، لا يحق للأطراف اتخاذ أي مبدأ أو سلوك إلا تلك التي أقروها في الوضع الأصلي والتي هي ثمرة تمتعهم بالحرية والمساواة والعقلانية. من هنا يكون المبدأين منصفين -أي كانا -ما داما نتاج ما كانوا يتمتعون به.

تتمثل الحقائق المعينة الوحيدة التي تعرفها الأطراف أن مجتمعهم خاضع لظروف العدالة، ومهما يكن ما يقتضيه هذا مع ذلك يسلمون جدلا أنهم يعرفون الحقائق العامة حول المجتمع البشري.إنهم يفهمون المسائل السياسية والمبادئ المتعلقة بالنظرية الاقتصادية ويعرفون أساس التنظيم والقوانين الخاصة بالسيكولوجية البشرية.ويفترض أنه على الأطراف أن تعرف كذلك أية حقائق عامة تؤثر على اختيارهم لمبدأي العدالة. فلا توجد قيود على المعلومات العامة أي على القوانين والنظريات بما أنه يجب تسوية تصورات العدالة بناءا على الخصائص المتعلقة بأنظمة الشراكة التي عليهم تنظيمها(1).

ويبين لنا رولز في كتابه "نظرية في العدالة"وتحت عنوان "مشكلة الحسد" مدى أهمية قمع ظواهر اللامساواة والتفاوت الرهيب والحرص الشديد على عدم تأثر الأفراد بهذه المشاعر السيكولوجية أثناء اختيار المبدأين،حرصا على عدم إلحاق طرف أذى للطرف الأخر. فالحسد إذن هو "إحدى الرذائل التي تتعلق بالكراهية البشرية"(2) الواجب مقاومته والتقليل من حدته وفعاليته وذلك لا يأتي إلا من خلال التقسيم السليم للأعباء الاجتماعية ومن ثمة الحصص و الأرباح والخيرات الاجتماعية.لهذا الغرض بالذات تكون أول المسائل التي تجهلها الأطراف في الوضع الأصلي الحسد، فهو شيء يجب تجنبه والخوف منه على الأقل

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، ص 182

(2) المصدر نفسه، ص 632

عندما يصبح قويا. فالمرغوب فيه أن لا يتأثر الأفراد بهذه الصفة في اختيار المبدأين، كما لا يتأثر الأطراف بها و هي تحاول تامين خير من تمثل.إن تفكيرها المنطقي يستهدف انتقاء مبدأين للعدالة بحيث يكون تأمينهما لخير هؤلاء الأشخاص هو الأفضل، نعني مصالحهم الأساسية متجاهلة أية نوازع تصدر من الحسد أو عن انحراف خاص نحو حالة من الاحتيار وما شابهه(1).

إن هذا التصور الذي يقدمه "رولز" عن الحالة السيكولوجية يجعل من العملية الاختيارية لمبدأي العدالة تامين في الوضوح وبعيدين كل البعد عن أي فكرة أو إحساس من شأنه أن يشوه نزاهة وشفافية هذا الستار. وتأكيدا لهذا يشرح لنا "داردي" " Munez Dardé" حجاب الجهل بكثير من التفصيل، فيدعونا إلى أن نتصور حالة الأفراد وهم غائبون – إن صح القول- عن إدراك كل ما يتعلق بإنيتهم فيقول :"لنتصور يوما،نستفيق وقد فقدنا القدرة على استعمال حواسنا،لا رؤية ولا شيء يسمع، لا رائحة تخبرنا بما يدور حولنا،و نظن بالتساوي أننا محرومون من استخدام الأعضاء (الأفراد). لا نستطيع القيام بأي حركة، ولا حتى الإحساس بالنقص الموجود في جسدنا. بسرعة خافتة لا تستطيع معرفة من أنت، لا ذكريات وحتى ولو هي مقتطفات من الماضي أو من المجتمع الذي نحيا فيه. لا معرفة لأي أحد هل هو شاب أو كاهل...غني أو فقير، رجل أم امرأة، قوي أو ضعيف،حامل أو فاقد لذوق الجهد، لا موهبة (قريحة) ولا هبة خاصة تدرك بوعينا."(2)

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأفراد محجوبون عن معرفة الأشخاص الذين يعرفونهم وعن وضعهم الاجتماعي وعن أي مفهوم للخير وكذلك عن القدرات والنزاعات السيكولوجية. ونفس الفكرة تنطبق على المعلومات المتعلقة بالعرق والمجموعة القومية، الجنس والنوع ومختلف المواهب الطبيعية كالقوة والذكاء في التشكيلة العادية.ويقترح رولز هنا صياغة بلاغية للتعبير عن هذه القيود للمعلومات بالقول "إن الأطراف تتموضع خلف حجاب من

(1)جون رولز، العدالة كإنصاف، صص 219-220

(2)V. Munez Dardé, la justice sociale, le libéralisme égalitaire de John Rawls, p70

الجهل"(1).

ليس عزل الأطراف عن معرفة تقلبات حالاتها النفسية كل شيء وإنما جهلها لنصيبها من الثروات التي يزخر بها المجتمع والخطة العقلانية لتسيير مواهبها في الحياة،بل أكثر من ذلك أنهم لا يعرفون غاياتهم النهائية ولا فعلهم ولا مزاجهم السيكولوجي الخاص مثل مناهضتهم للخطر أو خضوعهم للتفاؤلية والتشاؤمية (2).و باختصار، فإن كل واحد منهم لا يعرف استعداداته الجسدية و النفسية التي يتمتع بها وهذا ما يضمن أن يكون قرار المشاركين للعقد أيضا نزيها و أن الكل يتمتعون باعتبار متساو اتجاه منافعهم.

إن ما يؤكد عليه "رولز" في هذا المقام،أنه ليس لدى الأفراد أساس للمقايضة بالمعنى الاعتيادي،لا أحد يعرف وضعه الاجتماعي و لا حيازاته الطبيعة و بذلك لا أحد في وسعه تكييف المبادئ لمصلحته. و ربما نتخيل أن أحد المتعاقدين يهدد برفض الاتفاق إلا إذا وافق عليه الآخرون و نقصد بذلك المبادئ المفضلة بالنسبة إليه، لكن كيف يعرف أن المبادئ لمصلحته بشكل خاص؟ الشيء نفسه ينطبق على تشكيل التحالفات،إذا كان على المجموعة أن تقرر الاتحاد مع بعضها بعضا ضد مصلحة الآخرين، فإنهم لا يعرفون كيف يفضلون أنفسهم في اختيار المبادئ حتى إذا جعلوا أي شخص يوافق على مقترحاتهم ليس لديهم أي ضمان أنه لمصلحتهم بما أنهم لا يستطيعون تحديد هويتهم إما من خلال الاسم أو التوصيف. و طالما أن حجاب الجهل يضمن المساواة لكل الأطراف و عدم استفادة أي واحد للحظ على الأخر و لو عن غير قصد، فإن التوصل إلى اختيار المبدأين سيكون جماعيا. فمادام أن الجميع هم في الوضع عينه على قدم المساواة و لا أحد قادر على وضع مبادئ تخدم و ضعه الخاص، فإن مبدآ العدالة يكونان حاصل اتفاق مقايضة منصفة.(3)

---

(1) John Rawls, libéralisme politique, presses Universitaires de France,108 boulevard saint-Germain 75006 Paris 2eme édition 1999,p50

(2) John Rawls, Justice et Démocratie, Traduit de l'anglais par c .Audard .p.de

Lara. F- Piron et A Tchoudousky .édition Le seuil ,27Rue, Jacob, Paris, 1993, p53

(3) جون رولز، نظرية في العدالة، ص 186

إن ما نريده من كل هذا هو تعريف الوضع الأصلي بحيث نحصل على المرغوب إذا سمح بمعرفة الخصوصيات، عندها تكون النتيجة متحيزة من خلال الظروف الطارئة الاعتباطية. إذا كان للوضع الأصلي أن ينتج اتفاقات تكون عادلة، يجب تموضع الأطراف بإنصاف و التعامل معهم بالتساوي كأشخاص عقلانيين. يجب تصحيح الاعتباطية في العالم بواسطة تعديل الظروف المتعلقة بالوضع المبدئي التعاقدي.علاوة على ذلك، إذا طلب منا إجماع في اختيار المبدأين حتى حين يكون هناك معلومات ثابتة يمكن تقرير حالات واضحة قليلة فقط. إن تصورا للعدالة مرتكز على إجماع في هذه الظروف سيكون ضعيفا و هامشيا. و لكن حالما يتم استبعاد المعرفة لن يكون المتطلب المتعلق بالإجماع في غير محله(1). وقد عبرت " كاترين أودارد" CatherineAudard* عن هذه الفكرة بقولها :"إن الأهم في نظرية اللعبة هي مفاهيم اللعب المنصف و التشكيلة المنصفة التي يشركها.و ما دام أن الأطراف متفقون على قواعد اللعب و أن الشروط المنصفة مضمونة،و لكونهم كائنات عقلانية تؤكد على امتلاكها في البداية لنفس حظوظ النجاح و يقبلون أيضا نتائج اللعب مهما أفضت إليه فكل الأطراف تضيف بالشرح "أودارد" يجب أن يمتلكوا نفس الحظوظ الواقعية للنجاح. لا يجب أن يكون اللعب مزيفا منذ البداية، بل يجري بحسب القوانين المنصفة المحترمة من طرف الجميع و في ظلها نحصل على نتائج مرضية..."(2)

و على الجملة، يرى رولز أن تفسير المصادفات التي تجعل الناس في صراع و احتدام وفي تنافس شديد على استغلال الظروف الاقتصادية و الاجتماعية من شانه أن يحقق تكافئ الفرص لدى الأفراد ضمانا للاتفاقات المنصفة بينهم.فلا يمكن الحديث عن العدالة المنصفة في المجتمع والأفراد أنفسهم محددين بمراتب وطبقات اجتماعية لم يختاروها. الأصل إذن هو تحقيق المساواة في وضع لا يمكن لأحد أن يستند إلى إمكانيات حصوله على فرص

---

(1) جون رولز، نظريته في العدالة، ص187

(2) كاترين أودارد نقلا عن مجلة

M. Fédou ,«Archives de philosophie, recherche et documentation», Revue Trimestrielle Avec le concours de centre National de la recherche scientifique. Tome 72.Association centre Serrés, 35 bis de serres.75006.paris,2009,p107.

أكثر من غيره للنجاح أو في اختيار مبادئ تساعده على تحقيق مخططاته في الحياة.

في هذا الوضع إذن سيكون لزاما على الأطراف تعريف قواعد المجتمع العادل بدون معرفة مسبقة لمنصبهم الاجتماعي الذي يحوزونه و لا استعداداتهم الشخصية. كل واحد يجهل تصوره للخير بل حتى مشروعه الشخصي في الحياة و هذا لا يتحقق إلا بعد إلغاء كل تصور ذاتي أو نفعي للأطراف، ليكون التصرف فقط صادر عن كونهم كائنات أخلاقية تهدف إلى الخير العام و المصلحة العامة.

و كما يلاحظ رولز فإنه " من أجل إقامة الإنصاف بين الأجيال مثلا في اتفاق حول مبادئ العدالة للاحتياط(الادخار). الأطراف الذين فيما نفترض أنهم معاصرون لا يعرفون الحالة الراهنة للمجتمع.لا يملكون معلومات حول مستوى الموارد الطبيعية و لا وسائل لتطوير التكنولوجيا... و لا يعرفون نصيب أجيالهم وفيرة أم نادرة عندما يتأثرون بالوضع العام للدولة الراهنة و للمجتمع في الوقت الذي لم يتفقوا حول كيفية المعاينة بين بعضهم بعضا وفي معاينة الأجيال القادمة لم يضعوا جانبا أعراض الحوادث التاريخية و احتمالات البنية القاعدية للمجتمع.هكذا نصل إلى التسليم الأقصى عوض الأدنى لحجاب الجهالة"(1).

إن الأفراد بهذا المعنى لا يتصرفون وفق أهوائهم و منافعهم الذاتية، بل كأفراد أخلاقين مجردين من كل العواطف.إن استقلالهم عن كل الظروف التاريخية يمثل قمة التجرد عن كل معلومة تخص حياتهم و أهدافهم و علاقاتهم مع الآخرين و طبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه.إن حجاب الجهل كما يقول رولز"لا يقيم فقط حالة منصفة بين أشخاص أخلاقيين متساوين و لكن يقضي عن كل المعلومات المتعلقة بالقدرات و المنافع المؤثرة للأطراف. إنه يقابل بالتساوي على أنه خارج مكاننا و تاريخنا في المجتمع و أيضا قدراتنا لا يمكن أن تعرف. نفس الشيء بالنسبة لمصالحنا و مزاجنا فإنه لم يتشكل بعد، و كنتيجة لذلك فإن الوضع الأصلي يعبر بطريقة كاملة. ومادام أننا خارج المجتمع فإن طبيعتنا لاشيء فيها إلا الطاقة في أوسع تشكيلة للاحتمالات"(2).

(1)John Rawls, Justice et Démocratie, p53-54

(2) ibid, 54-55

ضمن هذا السياق يلاحظ رولز أن انتماء الأطراف إلى المجتمع يكون ثابتا غير قابل للتغيير، مما يعني أن اندماجهم فيه يفرض عليهم اختيار المبدأين المنصفين اللذان ينعكسان عليهم في مجتمع جيد التنظيم،في حال رفع عليهم الستار.بعبارة أخرى على الأطراف أن يختاروا المبدأين اللذين يحددان علاقاتهم والميثاق أو الدستور الذي تقوم عليه الدولة وهذا التخمين يعكس أننا بمجرد أن نولد في المجتمع فإننا نحقق في إطاره واحدة من الهيئات الممكنة بين أشخاص آخرين من بيننا. الأمر إذن يتعلق بالنسبة للأطراف أن تتفق حول المبدأين اللذين يطبقان على البنية القاعدية للمجتمع، وعليه فإنه "لا وجود لغايات اجتماعية خارج ما ينص عليه مبدأي العدالة".(1)

غير أن الإحساس بالعدالة لا يتم إلا في جو من الحرية والمساواة والعقلانية وهذا يعد مبرر كاف في نظر رولز في اختيار الأطراف للمبدأين عن قناعة وصدق.كما أن حيازة الأطراف لحد أدنى على القوتين الأخلاقيتين والقدرات الأخرى تمكنهم من أن يكونوا أعضاء متعاونين في المجتمع في حياة كاملة، وهذا مبرر آخر لتساويهم في حالة الاختيار.بهذا الشكل يكون الوضع الأصلي قد احترم المبدأ الأساسي للمساواة الصورية(2)يقول رولز: "يمثل الوضع الأصلي الأطراف ليس فقط كأشخاص أخلاقيين أحرار ومتساوين ولكن كأشخاص معينين بالحظ الاجتماعي والحصص الطبيعة.هذا النوع من تقييد المعلومات ضروري من أجل أن يحكم الإنصاف في العلاقات بين الأطراف الذين نعاملهم كأشخاص أحرار ومتساوين. ومن أجل التأكيد فإنه بفضل هذه القدرة توصلت الأطراف إلى إتفاق حول المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية"(3).

ولإبراز معنى إنصاف المبدأين المختارين في الوضع الأصلي وخلف حجاب من الجهل واعتبارهما نتيجة حرية ومساواة وعقلانية يتمتع بها الأطراف يمكن أن نأخذ على سبيل التوضيح مثالا مشهورا جد التقسيم الكعك، إذا افترضنا أن تقسيم الحصص متساوية

---

(1) John Rawls, Justice et Démocratie, p58

(2)M. Jone, «Archives de philosophie», Revue trimestrielle, p116.

(3)John Rawls, Justice et Démocratie p.84

ومنصفة فإنه لا يهم إذا كان الشخص المقسم لهذا الكعك هو آخر من يحصل على حصته(1).

بهذا المعنى يكون المبدأين اللذين يقع عليهما الاختيار هما اللذان سيرشداننا إلى بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية الاقتصادية العادلة للدولة وهما اللذان يحددان في نفس الوقت حقوقنا وواجباتنا اتجاه الآخرين واتجاه المؤسسات السياسية،عادلين لأنهما باختصار موضوع الاتفاق الأصلي.

إن العلاقات بين الأفراد تتسم بالعقلانية و القصدية المشروعة، فالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع جيد التنظيم تحاول الأخذ بالحسبان أهداف ومشاريع المواطنين في الحياة، لذلك فإن توفير الوسائل الفعالة والظروف الملائمة هو أمر واجب تسعى الحكومة إلى تحقيقه. من هنا فإن توزيع الثروات والخيرات يكون عادلا أو غير عادل بالنظر إلى الكيفية التي تتعامل هذه المؤسسات مع الفروق الفردية وظروف كل فرد داخل المجتمع.

والواقع أننا نجد أن المسألة هي أبعد من ذلك بكثير، إذ يتعين على الأفراد أن يقرروا بعد تأمل عقلاني تصورهم للخير الذي لا يتناقض مع الخير العام.إن الفهم الصحيح لمخططات الحياة يفرض على الفرد أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح وأهداف الآخرين.إنها الغيرية (Altruisme) التي يسعى رولز إلى غرسها في سلوك الفرد والقضاء على الأنانية والرغبة المفرطة في الاستحواذ على كل شيء.كل هذا أخذ بالحسبان في نظرية رولز وما حجاب الجهل إلا طريقة افتراضية لإلزام كل فرد بالقيود الصحيحة لتصورات مبدأي العدالة قبل الانتقال إلى المجتمع جيد التنظيم.

هذا و بعد أن استوفى حجاب الجهل إلغاء كل الشروط الذاتية و الموضوعية، بقي علينا أن نعالج تساؤلين في هذا المقام لتكتمل بذلك الصورة الكلية لحجاب الجهل. الأول: هل كل ما وقع عليه الاختيار يعد منصفا؟

إن مجرد الاتفاق على مبدأين في هذا الوضع سيكون منصفا مهما كان شكله، من هنا يتحول العقد من كونه اصطلاحي تكويني إلى أداة للتبرير، لأن الأفراد المصورين من

1-John Rawls, Justice et Démocratie, p 84

طرف رولز مجردين من كل النوازع السيكولوجية و عن كل معرفة بالظروف التي تخص حالاتهم و طبيعة الأهداف و المشاريع التي يسعون إلى تحقيقها، أو حتى ظروف مجتمعهم متطورا أو متخلفا. بهذا يكون الأفراد كلهم محايدين اتجاه هذه المسائل و يختارون معا المبدأين اللذين يرضيان الجميع. بهذا الشكل يكون الوضع الأصلي منصفا أيا كانا المبدآن المختاران.

إن إنصاف المقدمات راجع ببساطة إلى إنصاف المبدأين، بما أن الوضع الأصلي يضع الأشخاص أحرارا ومتساوين بطريقة منصفة فيما بينهم، فإن مفهوم العدالة مهما كان سيكون منصفا طالما أنه من اختيار الأشخاص أنفسهم(1). وهذا يعني أن الوضع الأصلي يشكل بؤرة اتفاق تتساوى فيها الحظوظ، بل أكثر من ذلك أن لا أحد يملك عن غيره ميزة أو صفة تجعله متفوقا عليهم حتى يتسنى له الانفراد بالمبدأين .فتبرير الحقوق كما يقول رولز لا يستند إلا على المبادئ العامة التي يتقاسمها الأفراد في المجتمع. إنه الرابط الذي قذف فيه في فضاء من التفاوض بحيث يمكنهم أن يكسبوا عنوان المبادئ الموضوعية. فمبدآ العدالة لا يمكن أن يصدقا إلا انطلاقا من المعايير البديهية(2).

أما التساؤل الثاني فيشير إلى أحادية الاتفاقات- إن صح التعبير- و به يكون:هل جميع الأشخاص في الوضع الأصلي قادرون على اختيار نفس الحجج و من ثمة الاقتناع بها؟

يجيب رولز بالإيجاب، فما دام أن الأفراد حاصلون على قوى واحدة مشتركة و التي تهدف إلى الخير العام، وما دام أن الحرية و المساواة و العقلانية هي أمور مشاعة بين جميع الأطراف بحيث أن كل واحد يختار المبدأين اللذين يتماشيان مع الحكمة الأخلاقية و الحس الطبيعي للعدالة، فإن التوافق الحاصل بين الأطراف هو نتيجة ما كانوا يتمتعون به من قبل. في الحقيقة إن أهداف الاتفاق هو نتيجة أفض إليه الوضع الأصلي للأطراف حول المبدأين اللذين يحكمان البنية الأساسية للمجتمع، هذان المبدآن هما محل إجماع كل المتعاقدين الذين يتفقون على المثل العليا بحيث تسقط عنهم أي تصرف قد ينجر

(1) John Rawls, Justice et Démocratie, p83

(2) M. Jone «Archives de philosophie» Revue trimestrielle. p117

إلى اللامساواة أو إلى التمييز العرفي و الجنسي.

إذا كان التصور السليم لأي طرف محددا بهذه الصورة فإن باقي الأطراف سوف تختار هذا التصور. إن صحة هذا التصور لا تتمثل فقط في الإجماع عليه بل في كون الأطراف نظراء في هذا الوضع.محدودية الرؤية و الخوف من المستقبل و الحذر من العواقب هو الذي يدفع كل واحد منهم إلى الاعتماد على العقل و حده كأداة للخروج من دائرة الهواجس التلقائية و الاعتباطية و تيسير السبيل للعيش في أحضان مجتمع قوامه الإنصاف و التشارك المنتظم.

حجاب الجهل إذن، يمنع المتفاوضين من فرض أي شكل من المجتمع، يكون مطابقا لمنافعهم،لأنهم يجهلون أصلا ماذا ستكون منافعهم و بهذا فهو يوفر تحديدا تصورا للنزاهة مصاغا بالشكل التالي: يجب أن تقرر الأطراف ما هو التصور الذي تريده مع العلم أنها قادرة أن تشغل أي منصب في المؤسسات القاعدية.

المبحث الثالث: مبدآ العدالة مقابلة بين العقلانية و النفعية

إن أول المجالات التي ينصرف إليها العدل هو توزيع الخيرات التي تشمل كل ما يمكن أن تصبو إليه نفس الإنسان من مال و جاه و حرية و فرص بل و احترام للذات. و أي توزيع لمثل هذه الطيبات في مجتمع عادل يعتمد على مبادئ العدل المعمول به ضمن نسق متكامل من الحقوق و القوانين و الإجراءات و الأوضاع التي يتألف منها المجتمع باعتباره كيانا سياسيا فاعلا.و على هذا، فإذا كان المجتمع مرتكزا على مبادئ المنفعة العامة فسوف يستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأوسع قاعدة ممكنة من المواطنين باعتبار أن هذا هو الخير الاجتماعي. أما إذا كان المجتمع مرتكزا على مذهب الكمال فسوف يستهدف تنمية ورعاية المتفوقين من أبنائه و سوف يتغاضى مثل هذا المجتمع عن استغلال أغلبية أبنائه، بل ربما يعمل على تكريس الاستغلال من أجل مصلحة المتميزين و المتفوقين و أولئك الذين يتجلى فيهم ما تطمح إليها الإنسانية(1).

(1) أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، تأليف أنطوني دي كريسبنيي و كينيثمينوج،ترجمة د-نصار عبدالله ،الهيئة=

ويذهب رولز إلى أن العقيدة النفعية- مع كبار مؤسسيها ج - بنتايم، ج- س- مل، ه- سيدويك- التي تنادي بالحرية و المساواة ما هي في آخر المطاف إلا حريات شكلية تبنتها الليبرالية طوال أكثر من قرن. فمبدأ تعظيم الفائدة لأكبر عدد ممكن من الأفراد الذي أسسه له ج-س-مل يسمح بانتهاك حقوق الأفراد الأساسية و التي بمقتضى الليبرالية السياسية يجب على الدولة الدفاع عنها. فهي تسمح بالتضحية بمجموعة من الأفراد مقابل رفاهية قلة منهم.

ويذهب - ه سدويك في كتابه "the methods of Ethics"إلى أن انتهاك بعض حقوق الأفراد يكون عادلا إذا ما ترتب عنه تعظيم و توسيع لرفاهية وسعادة الآخرين(1). فإذا كان تقاسم الرضا ليس مهما فإنه لا مانع من أن تكون خسائر البعض مبررة بزيادة منافع الآخرين.من هنا فإن انتهاك الحرية للأقلية سيكون مبررا بتحقيق وزيادة مقدار السعادة لأكبر عدد من الأفراد.

إن النفعية إذن لا مانع لديها من وجود مجتمع عبودي ما دام أن العدالة الاجتماعية في هذا المجتمع قائم على مفهوم المنفعة. و بحسب تعبير J .P.Dupy فإن منطق النفعية هو ببساطة منطق التضحية ليس إلا(2).

ويلخص رولز القول في النظرية النفعية لسيدويك، مبينا ركيزتها على النحو التالي:"الفكرة الرئيسية هي أن المجتمع يكون منظما بشكل صحيح و بالتالي عادلا حين يتم ترتيب مؤسساته الرئيسية بطريقة يمكن تحقيق الرصيد الصافي الأعظم من الرضا للمجموع على أساس جميع الأفراد الذين ينتمون إليه"(3). في هذا الوضع بالذات - نقصد

= المصرية العامة للكتاب ،1988، صص114-115

(1)هنري سيدويك نقلا عن كتاب David Lewis Schaefer, illiberal Justice, John Rawls VS The American Political Tradition, University of Missouri ,press Colombia and London ,for printed material,z39,48,1984,copy right c, 2007,p25.

(2)Laurent Cournarie et pascal Dupond «Introduction à la théorie de la justice de Rawls »,Article paru dans Dioti, 3, CRDP , midi Pyrénées, 1998, p22.

(3) جون رولز، نظرية في العدالة ،ص52

توزيع المنفعة بين جميع الأفراد- وجه رولز نقدا أساسيا إلى النفعية التي لا تولي اهتماما بنوعية توزيع المنفعة، فهي تقتصر فقط على ظمان الحظوظ في اكتساب المنافع في المجتمع و هو يعترض عن هذا في أن تكون سعادة الأغلبية قائمة على انتهاك حرية الأقلية.

و في حقيقة الأمر النفعيون لم يؤسسوا العبودية بشكل مباشر،فهم قدموا المساواة و الحريات الفردية، لكن الواقع عكس صورة أخرى، فقد انتهكت حقوق الأفراد باسم المصلحة و المنفعة فصارت الحريات من احترام الذات و حرية التعبير و المشاركة السياسية رهينة المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد.

إن الحسابات السياسية والاقتصادية كما يرى رولز لا تمن بأي علاقة لمفهوم العدالة، إن إحساسنا بالعدالة يدفعنا إلى الدفاع عن الحرية والحقوق صيانة لحرمة الفرد و قدسية حرياته الأساسية. ففي تاريخ الفكر السياسي و الأخلاقي هناك العديد من التصورات و المفاهيم حول العدالة و التي جاء ذكرها في كتب أفلاطون و أرسطو. هذه التصورات كلها سوف تكون محل رفض الأطراف في نظر رولز ذلك أن كل أحد منهم لن يقبل أية مبادئ تحابي الأقوياء أو المتفوقين، لأنها لن تكون في مصلحته إذا ما رفع عنه الحجاب واكتشف أنه من الضعفاء أو من المتخلفين. إن كل واحد سوف يرفضها على سبيل القطع واليقين طالما أنه يسعى إلى تحقيق مصلحته المستقبلية حتى وإن كان في اللحظة الراهنة يجهل طبيعة ظروفه الشخصية(1).

نفس الأمر ينطبق على مبادئ التوزيع المشهورة في تاريخ الفكر السياسي والاقتصادي.إن الأفراد سوف يرفضون هذه المبادئ والمبدأ الوحيد الذي سيقبلونه في هذا المجال هو ذلك الذي يقضي بالمساواة التامة في توزيع السلع والمزايا بمختلف أنواعها بكل إنصاف.ومع هذا و بحكم عقلانيتهم يفطنون إلى أن هناك أنواع مختلفة من التمييز في مجال التوزيع يمكن أن يستفيد منها الجميع و بوجه خاص ذو الامتيازات الأدنى. ومثال ذلك أن تمنح طائرة خاصة لنقل الأطباء والجراحين المهرة و بهذا يتسنى لهم إذا ما استلزم الأمر أن

---

(1) انطوني دي كريسبني و كينث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، صص117-118

يصلوا إلى الأماكن النائية لإسعاف المصابين في الوقت المناسب(1).

إن حرص الأفراد في سعيهم للوصول إلى اختيار المبدأين اللذان يسقطان عنهم كل وسيلة لقمعهم أو النظر إليهم بمنظار العرق أو الجنس أو العقائد الدينية هو الذي دفعهم إلى إلغاء كل تفكير أو اقتراح لتصورات العدالة التي لا تنطبق مع القرار العقلي السليم" فإذا تم تصور الأطراف على أنهم يقدمون مقترحات، فليس لديهم دافع لاقتراح مبادئ بلا معنى أو اعتباطية.فعلى سبيل المثال :" لن يصر أحد على منح امتيازات خاصة لمن طوله ستة أقدام أو لمن يولد في يوم مشمس ، و لن يقترح أحد المبدأ القائل بوجوب اعتماد الحقوق الأساسية على لون الجلد أو طبيعة الشعر(...) فمثل هذه التفريق لن يقترح في المبادئ الأولى، إذ يجب أن يكون لها صلة العقلانية للمصالح البشرية بشكل واسع".(2)

إن القرار العقلي السليم إذن ينص على اختيار كل واحد من الأطراف الوسائل التي تقلل الخسارة وفي نفس الوقت تضمن أقصى حظوظ النجاح. إنه يقوم على تدرج الخيارات الممكنة بحسب مصالح كل واحد وأيضا بحسب درجة خصوصيتهم (3). على أن يكون مفهوم الخيرات ممثلا في أن يتمنى فرد ما حياة ذات معنى بالنسبة إليه وأن الآخرين من أفراد المجتمع يتمنون حياة مؤسسة على قناعاتهم الشخصية. فالفرد إذن يتمنى ضمان الخيرات التي تسمح له أن توصله إلى تحقيق مشروعه في الحياة. إذا كانت هذه المواضيع ترضي هذا الشرط لجميع الأفراد، إذن هذه المواضيع هي خيرات إنسانية (4).هذه الخيرات لا تقوم على أية أحداث تاريخية أو اجتماعية رغم أن تحديدها يستند إلى معرفة بالظروف والحاجات العامة للحياة الاجتماعية وليس هذا ممكنا إلا في ضوء مفهوم معطى مسبقا للشخص.(5)

---

(1)انطوني دي كريسبني و كينث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ص 118

(2)جون رولز،نظرية في العدالة، صص 196-197

(3)« Archives de philosophie. Recherche et documentation »,Directeur Mr. Fidou, p 106_107.

(4) V. Munez Dardé, La Justice Sociale, p75

(5)John Rawls ,Justice et Démocratie, p175.

انطلاقا من هذا المفهوم يتحدد خير هذا الشخص من خلال ما هو بالنسبة له خطوة الحياة الطويلة الأمد الأكثر عقلانية بافتراض ظروف ايجابية معقولة. فالإنسان سعيدا حين يكون ناجحا إلى حد ما في طريقة تنفيذ هذه الخطة. باختصار"الخير هو إرضاء أو إشباع رغبة عقلانية"(1).

وما دام أنه يجب إقصاء كل الظروف الذاتية و الموضوعية في اختيار خطط الحياة، ينتج عن ذلك أن تكون الخطة العقلانية هي تلك التي لا يمكن التحسين عليها مع أخذ كل شيء بالحسبان مفضلة عليها، بمعنى أن الخطة العقلانية هي التي تصدر من الظروف الحقيقية للفرد بحيث أنه لا يمكن أن نتصور خطة أكثر عقلانية من الخطة المختارة. في هذا المعنى نتفق مع رولز أن الأفراد الذين يتموضعون خلف حجاب من الجهل يكون لزاما عليهم التوفيق بين أمنيتين،البحث عن تحقيق أكبر قدر من الحرية و التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي الذي يكون دائما في مصلحة الأفراد الأقل انتفاعا(2).

بهذا الشكل تعتبر الخيرات المرغوبة وسائل للمباشرة في المشروع العقلاني للحياة،و مهما يكن من تنوع هذه الخيرات فإنها تتفرع إلى صنفين:خيرات طبيعية و خيرات اجتماعية و يتحدد دور المؤسسات الاجتماعية تبعا لاختلاف كلتا الحالتين. فيما يخص الخيرات أو المواهب الطبيعية كالصحة،الشجاعة،الذكاء أو التخيل هي ليست موزعة من طرف المؤسسات الاجتماعية رغم أن تطورها وممارستها يكون بإسهامها هي، بمعنى أن المجتمع يتوفر على إمكانيات مادية ومعنوية يهيئ المناخ المناسب للأفراد لتطوير قدراتهم ومواهبهم وهذا ما يسمح بالإبداع والاكتشاف لدى الأفراد.

و يمكن تلخيص الخيرات الأساسية بالقول إنها الحقوق والحريات التي ترتبط تاريخيا بالليبرالية والديمقراطية:حرية التفكير و الوعي، حرية الاجتماع، حرية التمثيل الحكومي،حق الانتساب والارتباط بالأحزاب السياسية، حق التملك الشخصي وكذلك الحقوق و الحريات

(1) جون رولز ،نظرية في العدالة، ص130

(2)Oliver Nay , Histoire des idées Politiques, p154

الضرورية من أجل حماية قواعد القانون (1).و مبدئيا يمكن توسيع القائمة إلى خيرات أخرى معروفة جدا مثل الوقت الحر(le libre temps) وأيضا بعض الحالات السيكولوجية كغياب الأوجاع (L'absence des douleurs)(2)، على أن أحد أهم الخيرات الأولية هذه كلها هي إحساس المرء بجدارته الذاتية(3).وفي هذا الصدد يذهب "فان باريج"(van parijs)في كتابه "ما هو المجتمع العادل" إلى أن الفرق الأساسي بين رولز و النفعية يكمن في أن هذه الأخيرة " لا تهتم بتوزيع الرفاه بين أفراد المجتمع في حين يعتبر رولز طريقة توزيع الخيرات الأولية أمرا أساسيا، ذلك أن معرفة ما إذا كان مجتمع ما عادلا لا يقوم إطلاقا على كمية الخيرات الأولية بل على طريقة توزيعها على من هم الأقل حظا فحسب."(4)

إن الحريات الأساسية تصون المصالح الأساسية التي لها أهمية خاصة،هذه الحريات المميزة لها ارتباط بالطبيعة العنيدة في معظم الأحيان للنزاعات الدينية والفلسفية و الأخلاقية في حال غياب أساس عمومي وأمين لثقة متبادلة. وتتمثل أولويات الحريات في التامين الكلي لجميع المواطنين وبالتساوي الحالات الاجتماعية الجوهرية لتطورهم الكافي ولممارستهم الكاملة والنشطة لقوتيهم الأخلاقيتين. ينتج عن هذا أن يكون الأطراف مجبرين أن يختاروا بتحفظ شديد المبدأين اللذان يتماشيان مع القيم الأولى المقدسة للإنسان و هي الحرية(5). إن مبدأ الحرية هو المبدأ الأول الذي يختاره الأفراد قبل أي مبدأ آخر و الذي لا يجوز انتهاكه باسم مصالح الأشخاص أو رغباتهم كما في النفعية. إن حرية الأشخاص قابلة

---

(1)The 100 most influential philosophers of all time , Brian Dulynan ,29 street new York ,2010,p307

(2) John Rawls, libéralisme politique, pp 224-225

(3) جون رولز، نظرية في العدالة،ص140

(4) -Introduction à la pratique de la philosophie politique Van parijs , Que – ce-que une société Juste ?Seuil,1999,p82

نقلا عن كتاب مسائل فلسفية، تأليف أ / محمد الجوة، مركز النشر الجامعي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2001، ص212

(5)جون رولز،العدالة كإنصاف،صص246 -247

للانتهاك من أجل الحرية نفسها فقط، عدا هذه الحالة يعتبر المساس بالحرية اغتصاب و انتهاك لحقوق الأشخاص.

من جانب آخر يتفق رولز مع النفعيين خاصة مع جون ستيوارت مل في مسألة أولوية الحرية على كل الخيرات الأخرى، فقد اعتبر هذا الأخير الحرية معيارا للتحضر و أن تحققها مرهون بدرجة معينة بالثقافة و التقدم.

هذا يعني أن التضحية بقيمة الحرية في سبيل تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي أمر مستبعد جدا. قد يسمح بهذا الإجراء في حالات قصوى، في ظروف سياسية واجتماعية تكابدها الدولة وحيث لا يبقى للحرية من معنى يذكر. إن الدفاع عن أفكار الحريات المتساوية يكون ضروريا حالما تكون هناك فرصة لتغيير المدينة مثلا،أي تغيير البنى القاعدية والمؤسساتية، مما يساعد على تحديث الوعي و تغيير الرؤى و المواقف و حتى الاستراتيجيات في التعامل مع المواطنين داخل الدولة. كل هذا يدعم ويرسخ من مكانة الحرية الأساسية لدى الأفراد (2).

يبدو جليا من خلال ما تقدم أننا لمحنا بشكل أو بآخر إلى مبدأي العدالة و ذلك في حديثنا عن أولوية الحريات الأساسية عن المنافع الاجتماعية و الاقتصادية- و لكن مع كثير من التحليل و التفصيل الواجب القيام به - لكن السؤال المطروح لماذا تختار الأطراف مبدأين للعدالة و ليس أكثر أو اقل؟

يرى رولز أن الأطراف تختار المبدأين من أجل ضمان ترتيب اهتماماتها الأعلى كأشخاص أحرار، فالأفراد الذين يختارون الحرية على حساب الخيرات الأخرى سوف يختارون أيضا أن يكونوا محكومين بالمبادئ التي ترفع الحرية فوق كل الخيرات. من هنا يمتلك المبدأين ميزة محددة فالأطراف لا تحمي حقوقها الأساسية فقط، بل لا تخاطر بفقدان

---

(1)David Lewis Schaefer, illiberal justice ,p67 نقلا عن كتاب John Stuart Mill ,on liberty,

(2)جون رولز، نظرية في العدالة، ص 200

حريتها من خلال مسيرة حياتها من أجل خير أكبر يتنعم به الآخرون.

من بين دوافع اختيار الأفراد لمبدأي العدالة، حرصهم الشديد على شعورهم بقيمتهم الذاتية وضمان الاحترام المتبادل. إن احترام الذات هو أكثر ما يشعر الفرد بجدارته الذاتية وبإمكانياته وقدراته وأكثر من ذلك ثقته بنفسه على تحقيق الأهداف والمشاريع. إن كان هذا التصور سليما وأن التفاوت الاقتصادي يمس الكرامة الفردية، فإنالأفراد حتما سيختارون هذين المبدأين (1).

إن الحفاظ على الحريات و ترتيب الأولويات وفق ما تقتضيه طبيعة الإنسان من وجوب الكرامة و الاستقلال الذاتي و ضرورة المعاملة بالمثل(المساواة)إزاء النظام القائم و إزاء الآخرين إلزام عقلي تفرضه الأطراف على نفسها حماية لها من هشاشة و زيف الأنظمة القائمة من جهة و إثبات لوجودها كذوات لها بعدها الانطولوجيا في تاريخ الفكر السياسي و الأخلاقي من جهة أخرى. و هذا ما يسعى رولز إلى تحقيقه من خلال إنعاش وإحياء حس العدالة بعدما طمسته أيدي الأنانية. باختصار استطاع رولز أن يقدم نظريته على أنها بديل للنفعية كأنها "ثورة كوبرنيكية" في الفكر الأخلاقي والسياسي. وبالأساس فإن نظريته في العدالة هي محاولة للأخذ بالحسبان مسألة الحسابات المتعلقة بالحريات الأساسية والحقوق وتجريد المؤسسات من المساومات السياسية و من رهانات المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

الآن فقط أمكن القول إنه ما دام أن الأهداف تتحدد من خلال التفكير و التفكير نفسه يختلف بين الأفراد فبموجب ذلك تكون تعددية الأفكار التي تنتهي لغايات منفصلة هي طابع وصفة جوهرية للمجتمعات الإنسانية. ولتفادي الانزلاق السياسي والانشقاقات المذهبية والعقائدية والصراعات حول الاستغلال الأكثر للمنافع الاقتصادية والاجتماعية لدى المجتمعات الإنسانية، يقرر "رولز" أن المتفاوضين قد يفطنون إلى أن التمييز في الحرية قد يؤدي في حالات معينة إلى تحقيق فوائد مادية لذوي الامتياز الأدنى من قبيل ما هو مسموح به في المبدأ الثاني. و مع هذا فهو يشجب مثل هذا النوع من التمييز مقررا أن المتفاوضين

(1) David Lewis Schaefer, Illiberal Justice ,John Rawls ,Vs the American political tradition ,p67

سوف يعطون المبدأ الأول أولوية مطلقة في مواجهة المبدأ الثاني، بحيث لا يجوز إيراد استثناء على المبدأ الأول أو تقيدا لأحكامه التي تدور حول الحرية استهدافا لتحقيق أية مزايا مادية (1).

ويشرح لنا "رولز" معنى أولوية الحرية فيقول"مهما تكن الحريات القاعدية فعلا قادرة أن تؤسس بدرجة اقل حريات غير متوازية، فإنه لا يمكن أن تستبدل هذه الحريات بالرفاهية الاقتصادية.و لفترة زمنية حين لم تسمح الظروف الاجتماعية التأسيس الفعلي لهذه الحقوق القاعدية يمكن للأطراف تقليصها من أجل تهيئة السبيل للإقصاء النهائي لبعض التجاوزات بدأ باختيار الترتيب التسلسلي لهذين المبدأين. إن الأطراف في الوضع الأصلي تتحمل أن تكون شروط مجتمعهم مقبولة فعليا لتحقيق الحريات المتساوية" (2).

وخلاصة لما تقدم، يمكننا القول بأن الحرية لا تقيد إلا بالحرية ذاتها، بحيث أن الرغبة في توسيع نطاق الحريات هو الذي يلزم الأفراد بالتضحية بجزء منه. وإذا كان رولز يولي أهمية بالغة للمبدأ الأول فإنه لا لشيء إلا للحفاظ على قدسية الحريات الأساسية أمام قهر وجبروت المؤسسات وأوجه النشاط الاجتماعي.وبتحقق هذا المبدأ ينتقل رولز إعمال المبدأ الثاني الذي يسميه مبدأ الفرق والذي يقضي بأن أوجه التمييز لا يكون عادلا إلا إذا أدت إلى استفادة ذوي الامتياز الأدنى*(3). كما أن المشاركين في الموقف الأصلي سوف يركزون أساسا على المبدأ الثاني مبدأ الفرق و يحرصون أن تجيء التشريعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مع ما يقضي به هذا المبدأ. بعبارة أخرى إنهم يستهدفون بتشريعاتهم تلك تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على نحو يصل بآمال ذوي الامتياز الأدنى إلى الحد الأقصى.بناءا على هذا سوف يتم استبعاد القوانين التي تحابي ذوي المكانة المتميزة باعتبارها قوانين غير عادلة إلا إذا كانت هذه القوانين من شانها أن يترتب عليها نفع معين يصل إلى أقصاه بالنسبة لذوي الامتياز الأدنى. و بهذا الصدد يمكننا أن نعد

(1) انطوني دي كريسبني و كينيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ص120

(2)جون رولز، نظرية في العدالة، صص307-308

(3) انطوني دي كريسبني و كينيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ص120

* يجدر الذكر هناأن ما يحمل الأطراف في الوضع الأصلي على قبول مبدأ التفاوت ليس رغبتهم في أن تعم الفائدة جميع=

رولز واحد من المؤمنين بالمساواة، لكن إيمانه بالمساواة ليس إيمانا جامدا، فهو يتنازل عن الدعوة إلى المساومة على تنازله عن المطالبة بالمساواة. غير أنه لا يساوم لحساب الرفاهية العامة كما يفعل أنصار مذهب المنفعة ولكنه يساوم لحساب ذوي الامتياز الأدنى(1).

من هنا، تتمثل مهمة رولز الأساسية هي صياغة مبدأين للعدالة اللذين يأخذان على عاتقهما مهمة إرجاع الكرامة الإنسانية والقيمة الذاتية للفرد وكذا القضاء على التضخم الاقتصادي أي عدم التكافؤ في توزيع الثروات التي وهبتها الطبيعة لهم. بتحقيق هذا يضمن مبدآ العدالة الإنصاف بين المواطنين اتجاه المؤسسات الاجتماعية السياسية في تحصيل الخيرات والمصالح الاجتماعية (2). إذا كان هذا التصور سليما، فإن الأطراف في الوضع الأصلي كما يرى رولز سيختارون نظريته حتما نظرا لتوافق مبادئها ومقتضياتها ومتطلباتها مع حاجات الطبيعة الإنسانية.إنها نظرية في الأخلاق أكثر منها في العدالة لكونها ربطت المشاعر والأحاسيس بالشراكة الاجتماعية المستديمة. وتخطيطيا يمكن أن نبين ميكانيزم ميلاد العدالة كإنصاف بالطريقة التالية:

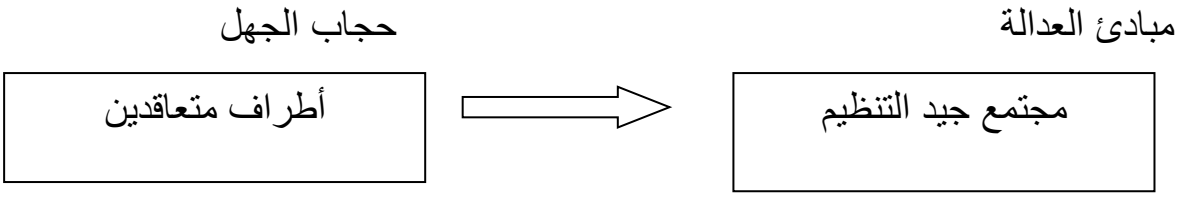

= مستويات الجميع وإنما هو خوف كل منهم أن يكون هو من بين ذوي الامتياز الأدنى..

(1) شفارتزمان، الأخلاق البرجوازية في العصر الحاضر الوهم و الحقيقة، تر/محمود شعبان،دار الطبع و الترجمة محفوظة لدار دمشق، الطبعة الاولى1987،ص 154

(2) المرجع نفسه، ص161

(3) François Briatte ,John Rawls , la théorie de la justice , Fiche de lecture ,lobbying justice ,Catherine Karnner ,2003,p3

الفصل الثاني:

مبدأي العدالة

المبحث الأول: مبدأ الحريات الأساسية

إن المبدأ الأول الذي يدافع عنه رولز و الذي يتضمن أولوية عن أي مبدأ آخر هو ما يسميه مبدأ الحريات المتساوية، و سوف نذكر هنا الصياغة الواردة للمبدأ الأول كما عرضها رولز في كتابه "نظرية في العدالة" و هي على النحو التالي:

- يجب أن يحصل كل شخص على حق متساو في المخطط الأكثر اتساعا من الحريات الأساسية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين (1).

إن الحريات التي يهدف رولز إلى ترسيخها في المجتمع ليست حريات شكلية تتأثر بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، وإنما هو يحاول أن يضمن إلى نطاق واسع تمتع كل الشرائح في المجتمع بنفس درجة الحرية المتساوية. إن الشعور بوجود المساواة يتحقق بين الأفراد أمام القانون وكذا في حصولهم على نفس الحظوظ في الحصول على الوظائف العمومية، بل أكثر من ذلك ظمان الحفاظ على كرامة الأفراد و أن لا تطمس شخصيتهم (العنف – الاضطهاد) و هذه كلها نماذج حقيقية لتجسد المبدأ الأول في المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية (2). يقول رولز:"... لا يمكن تبرير انتهاكات الحريات الأساسية المتساوية المصانة بواسطة المبدأ الأول، أو التعويض عنها، من خلال منافع اقتصادية و اجتماعية أكبر"(3).

و قبل أن نقوم بتحليل الحقوق الأساسية المتساوية التي يتضمنها المبدأ الأول، نشير فقط إلى أن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية هي التي تحد من إحساس الأفراد بحريتهم، من ثمة عدم قدرتهم على ممارستها و تجسيدها على أرض الواقع، نعني بذلك عدم قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات و تحديد مشاريعهم بحرية. يتضح من هنا إذن أن الحرية تتحقق

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، ص92.

(2)Bernard Manin ,principes de gouvernements représentatifs ,Simon ,champs Flammarion,1996,p86-87

(3) جون رولز، نظرية في العدالة، ص 94

فقط في التعدد اللا محدود للنشاطات من خلال الغياب الكلي للإكراه. إنها الحق في حرية التصرف و التعبير و تجسيد الأفكار و المشاريع في أرض الواقع من دون عوائق خارجية (1) يقول رولز:"إن الحرية هي نسق معين من الأشكال الاجتماعية"(2).

يرى رولز أن أول الحقوق الأساسية هو "احترام الذات" الذي هو حق متجذر في مبدآ العدالة و هو كذلك حق متجذر في ثقتنا بأنفسنا باعتبارنا أعضاء في المجتمع قادرين على التعاون مع بعضنا البعض و مكرسين لمفهوم مشروع للخير طوال حياتنا. إن احترام الذات يعني معاملة الأفراد في المجتمع بتقدير و عدم الإنقاص من قيمتهم الشخصية حتى لو كانوا يفتقرون إلى القدرات و الكفاءات العالية و إلى المستوى العلمي و المعرفي المحدود (3).

انطلاقا من هذا يمكن تقسيم هذا الحق إلى قسمين: الأول يتعلق بثقتنا بأنفسنا في ممارسة الملكتين الأخلاقيتين و نقصد بذلك قدرة الأفراد على الحس بالعدالة من خلال الفهم و التطبيق و القدرة كذلك على تحصيل مفهوم للخير، بمعنى قدرة الأفراد على تحديد تصوراتهم و مشاريعهم و غاياتهم في الحياة. أما القسم الثاني من هذا الحق يتعلق باحترام تصوراتنا و أفكارنا في الحياة. بمعنى آخر يرتكز التصور الأول على الحريات القاعدية التي تضمن الممارسة الكاملة و الواعية للقوتين الأخلاقيتين السالفتان الذكر. و أما التصور الثاني فيرتكز على ضرورة اعتراف جميع المواطنين بهذه التصورات. و كل هذا لا معنى له إلا في نطاق الاحترام المتبادل بين الأفراد، أي أن الاحترام يجب أن يكون من الطرفين، إذ رغم اختلاف تصوراتهم و أهدافهم يبقى الشيء الجامع بينهم بوصفهم أعضاء في المجتمع ومشاركين جميعهم في العملية الإنتاجية هو الاحترام.(4)

---

(1)Politique de l'histoire, Jeffrey Andreou Barash, presses Universitaires de France ,6,avenue Reille ,57014 paris ,1er édition, fondement de la philosophie 2004,p111-112,

(2) جون رولز، نظرية في العدالة، ص 97

(3) John Rawls, libéralisme politique ,p377

(4)Ibid ,p378-379

و إذا نظرنا إلى هذا الحق من منظور الديمقراطية، يكون الأفراد جميعهم ممثلين للطبيعة الإنسانية العالمية، فكل الذوات الإنسانية لديها نفس القيمة و كلهم يستحقون الاحترام المتكافئ و الفرص المنصفة من أجل تحقيق تقدمهم. فكل واحد بهذا المعنى لديه حق المطالبة أولا و قبل أي شيء بالمساواة في الاعتراف بهويته الإنسانية مهما كانت مواطنة أو جنس أو عرق كل واحد منهم (1) يقول رولز:" كل منهم لديه وهم ينظرون إلى أنفسهم كذلك، حق بالاحترام و الاعتبار المتكافئ في تحديد المبادئ التي من خلالها تحكم البنية الأساسية لمجتمعهم. إنهم يمتلكون أيضا إحساسا بالعدالة تحكم بشكل طبيعي سلوكهم"(2).

يبدو أن هذا الحق من الأهمية بمكان ما يحول دون أن نتصور مجتمعا ديمقراطيا لا يحترم هذا المبدأ. هذا المبدأ نفسه لا يمكن أن يكتمل إلا بوجود حرية الضمير و الذي هو حق من الحقوق الأساسية التي ينص عليها المبدأ الأول، إنه يعني أنه لا توجد أية قيود تفرض على الفرد الإيمان بعقائد دينية أو أخلاقية معينة السائدة في المجتمع، فالفهم الصحيح للحرية الدينية مثلا يقوم و يكتمل وجوده حالما تكون الالتزامات الدينية و الأخلاقية مقيدة بالتصور الذاتي و لا تنحاز للتدخل في شؤون الآخرين و في محتوى إيمانهم (3).

من هنا، تتخذ الأنظمة الليبرالية من هذا الحق (حرية الاعتقاد) أساسا و مرتكزا لها في القضاء على النزاعات و الصراعات بين أعضاء المجتمع من خلال جعل التصورات لمفاهيم الخير كلها متساوية بين الأفراد، ما يعني أن الحق في تبني الأفكار و المعتقدات ليست محترمة لأنها تتوافق أو تتعارض مع أفكار و توجهات الآخرين و إنما هي محترمة لأنها من صميم اختيار الفرد نفسه. إن الفرد الليبرالي لا يحترم اعتقادات الأشخاص بوصفها اعتقادات نافعة أو يبغضها لكونها غير صالحة و إنما يحترم الذات الإنسانية في حد ذاتها. من هذا الأساس، تكون الأفكار و مفاهيم الخير و تصورات الأخلاق للأفراد في

(1) Charles Taylor ,multiculturalisme, Démocratie et différence ,Aubier Princeton University presses Princeton ,1992,p116-117

(2) جون رولز، نظرية في العدالة، صص 243-244

(3) المصدر نفسه، ص 224

الدولة الليبرالية متساوية كلها، ملغية بذلك هواجس الكره و الانتقام و اللعن و كذلك التعصب الديني من خلال اتخاذها الحياد كسبيل لتعزيز التعاون و التشارك و التواصل بين مواطنيها تاركة المجال للمواطنين بوصفهم أحرارا في تكوين عالمهم الخاص في إطار من الاحترام المتبادل يقول رولز :" إن ما يجعل معتقدا دينيا أهلا للاحترام ليس طريقة إكسابه بفعل الخيار، الوحي، الإقناع أو العادة و إنما مكانته في الحياة الخيرة و الفضائل التي يسعى لتحقيقها أو من وجهة نظر سياسة ميله إلى ترقية العادات و الاستعدادات التي من شأنها خلق مواطنين صالحين"(1).

إن الدعوة إلى فرض حماية خاصة للممارسة الدينية الحرة تفترض أن تنتج المعتقدات الدينية طرقا في العيش و التصرف تستحق التشريف و الاستحسان إما لأنها كذلك في حد ذاتها أو لأن من شأنها التشجيع على وجود مواطنين صالحين. و بهذا تكون الدولة بحسب "رولز" تتجنب كليا الانحياز إلى عقيدة دينية أو طائفة معينة، فواجبها فقط هو ضمان و حماية الحريات الشخصية فقط و هي لا تتدخل في شؤون الأفراد و اعتقاداتهم، كما أن تمويل هذه المؤسسات الدينية أو تنظيم مسابقات أو نشر الدين بتجنيد المئات من الدعاة كل هذا ليس من صلاحيات الدولة الليبرالية. إن الدولة ليست لديها سلطة إصدار الأحكام و مبدأي العدالة يفرضان على الدولة عدم امتلاكها الحق و لا الواجب في القيام بما تريد أو ما لا تريده الأغلبية فيما يتعلق بالأخلاق و الدين، فواجبها يقتصر فقط على تأمين الشروط الخاصة بالحرية الأخلاقية و الدينية المتساوية(2).

نفس الشيء ينطبق على حرية التعبير، لا تتدخل الدولة في آراء المواطنين و لا في محتوى خطابهم، فهي تتخذ الحياد كشكل من أشكال الإنصاف ضمانا لتحقيق المساواة بينهم. تعترف الدولة الليبرالية لمواطنيها بحق التعبير و لكن تقيده إذا كان التعبير عن الآراء العنصرية قادر على التسبب بأذى كالعنف مثلا. أما الخطاب الذي يحرض على الكره

(1)جون رولز، نظرية في العدالة ، ص261

(2) Lewis Schaefer, Illiberal justice ,John Rawls Vs the American political tradition University of Missouri, press Colombia and London ,2007,p89

و العداوة والانتقام فهو مقيد بحسب تصورها لمفهوم الفرد. بمعنى أنه ما دام أن احترام الذات هو أقدس الحريات الفردية فإن هذا النوع من التعبير لا يمكن أن يمس بتاتا بالقيمة الأساسية للشخص (1).

و بعد ضمان الحق في حرية التعبير و احترام الذات يدعم رولز تصوره للمبدأ الأول للعدالة بإقراره لحق التملك ماشيا في ذلك على نفس خطى التقليد الليبرالي و تصور لوك. إن الحق في تملك الأشياء أو بلغة أخرى حق اكتساب الثروات و الأشياء المادية بصفة شرعية، نقصد بذلك الحصول عليها من خلال الجهد الخاص (العمل) أو الإهداء الذي يكون من الغير هو ما يعزز القيمة الذاتية للفرد و خلق دوافع التحفيز و المبادرة و الإبداع لديه. ليس هذا فحسب بل إن الملكية هي ما يجعل من حق الحرية، حرية فعلية أي ممارسة و تجربة حية عند الفرد.

بهذا المعنى تكون الملكية أحد الأسس الاجتماعية لاحترام الذات و هذا يعني أن المواطنين كلهم يتقاسمون هذا المبدأ، لكن بما أن الأفراد يختلفون في القدرات و المواهب و المؤهلات فإنه من الطبيعي أن يكون التفاوت أمرا مشروعا ما دام لا يتعارض مع مصالح و غايات الأفراد أنفسهم داخل المجتمع (2) و سوف نبين في المبحث الثاني مع رولز الشرط الأساسي الذي يجب أن يخضع إليه التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي.

و في نطاق الحديث عن حق الملكية، يميز رولز في كتابه "نظرية في العدالة" بين نوعين من الملكية، هناك حق الملكية الخاصة للمصادر الطبيعية و لوسائل الإنتاج، بمعنى إمكانية أن يصبح الفرد مالكا شرعيا للأشياء من خلال عمله أو من خلال الوراثة، بذلك تحول ملكات شخص ما إلى شخص آخر من خلال نص الوصية. و هناك أيضا حق الملكية الجماعية و التي تتلخص في تساوي الأفراد في الحصول على منافعها أو في حق المشاركة الجماعية في إدارتها و تسييرها. لكن تبقى مسألة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو الملكية الجماعية إضافة إلى مسائل أخرى مشابهة لا تناقش على مستوى مبدآ العدالة و لكنها تتعلق

(1)مايكل جورج ساندل، الليبرالية و حدود العدالة،ص27-28

(2)جون رولز ، العدالة كإنصاف،ص259

بتقليد المؤسسات الاجتماعية لبلد ما و مشاكله الخاصة و سياقه التاريخي(1).

كل الحقوق السالفة الذكر تخص الفرد ذاته، بمعنى خياراته و أهدافه و تصوراته الأخلاقية و الدينية. أما الآن فنعرض حقوقا أخرى هي من صميم الحريات الأساسية و لكن يشترك فيها مع الآخرين (حق المشاركة، حق التصويت، حق الانتخاب)، الهدف منها هو توطيد علاقاته و المشاركة معهم في تسيير الدولة. فإذا كانت العدالة على مستوى الأفراد تتحقق في تساوي الحريات وفي امتلاك نفس القيمة الذاتية في المجتمع فإن العدالة المتعلقة بالدستور تنص بأن يتساوى المواطنون كلهم في العملية الدستورية.

إن العدالة المتعلقة بالدستور تنص بأن يتساوى المواطنون الممثلون للكيان السياسي الواحد (الدولة) في تقرير أهداف ومصالح الدولة وذلك لا يأتي إلا من خلال المشاركة القوية والفعالة والمستمرة في العمل السياسي. إن مبدأ المشاركة هو حق سياسي متجذر في الحقوق الإنسانية ليس فقط لأنهم ينتمون إلى هذه الدولة و لكن أكثر من ذلك أن شرعية سلطتها ووجودها مرهون بمدى استنباط قوانينها و سائر تشريعاتها من المواطنين أنفسهم.

ففي عملية تعديل الدستور مثلا يتحقق مبدأ المشاركة عندما يتمتع الأفراد الراشدون بهذا الحق في التعبير، بمعنى عدم اعتماد الدولة في تغيير القوانين على كبار رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية لأن هذا يتناقض مع الحقوق الأساسية للأفراد. فمن المعلوم أن رجال الأعمال كثيرا ما يؤثرون على قرارات الدولة والسياسة المنتهجة من خلال سلطة المال التي يحوزونها. في مثل هذه الأحوال لا يمكن على الإطلاق أن نتحدث عن الحريات السياسية المتساوية إلا في إطارها الشكلي(2).

و مثل هذه الممارسات (التجسيد) هو ما يسمح للأفراد في المجتمع التمتع بحس العدالة الذي هو أحد القدرتين الأخلاقيتين عند رولز. من هنا ندرك تماما الإدراك أن الأزمات الاجتماعية الحادة ليس سببها التفاوت الاقتصادي و إنما في قدرة القوة الاقتصادية على استشراء الحريات الأساسية لهم إلى درجة أن أهدافهم و مستقبلهم هو رهان الهيمنة التعسفية

(1)John Rawls , justice et Démocratie, p197

(2)جون رولز، العدالة كإنصاف،ص 253

و النفوذ الاقتصادي و استعماله الاعتباطي في المجتمع(1).

يبدو جليا إذن أنه لا يمكن الحديث عن تأسيس للدستور و من ثمة حمايته في غياب الحريات السياسية المتساوية، كما أنه لا يمكن الحديث عن هذه الحريات في غياب تجسيد واقعي لمبدأ المشاركة.فالضمان لا يكمن فقط في تقرير الحريات السياسية المتساوية، لكن في ضمان تطبيقها على أرض الواقع و هذا ما تقوم به العدالة كإنصاف، بمعنى أن قيمة الحريات السياسية لجميع المواطنين مهما كان وضعهم الاقتصادي و الاجتماعي يجب أن تكون متساوية بما فيها الكفاية و أن يكون للجميع فرصة لاستغلال منصب عمومي والتأثير في نتيجة الانتخابات و ما شابهه.

إن المهمة الحقيقية الموكلة للدولة هي البحث عن السبل الناجعة لإدماج الفرد المحروم في المجتمع و يتمتع كغيره من الأفراد بالحريات السياسية المتساوية و حرية التفكير و الاجتماع. فهذه الحقوق كلها يضمنها الدستور بحيث يكون للفرد حق التصويت و حق اشتغال منصب و حق وضع قوانين في إجراءات تعديل الدستور، كل هذه الحقوق تختص بها مبادئ الدستور و هي مبادئ تتجرد كليا من كل خلفية تتعلق بالجنس أو الدين أو الطائفة أو العرق،فلا تكون بذلك المؤسسات العمومية بحاجة إلى معرفة خصائصنا الثقافية عندما تعاملنا كمواطنين أحرارا و متساوين. و بتجسد هذه الحقوق و ضمان ممارستها تتحقق الحرية في بعدها الشعوري و بعدها التجسيدي ممثلة في الكرامة.

وتجدر الملاحظة هنا أن القيمة المنصفة للحريات السياسية تؤمن للمواطنين المتماثلين في المواهب و الدوافع فرصا متساوية تقريبا في التأثير على خطة حكومية في الحصول على مراكز للسلطة بمعزل عن أي تأثير من وضعهم الاقتصادي و الاجتماعي. فمثلا لا يمكن حرمان مجتمعات معينة من الحريات المتساوية على أساس أن حصولهم على هذه الحريات قد يمكنهم من أن يعطلوا خططا للنمو الاقتصادي و الكفاءة الاقتصادية و يعبر "رولز" عن معنى الحرية المتساوية و تساوي المواطنين داخل الدولة الديمقراطية بقوله:"إذا كان لمنبر العموم أن يكون حرا و مفتوحا للجميع و بانعقاد مستمر، يجب أن يكون كل

(1)جون رولز، العدالة كإنصاف، ص315

شخص قادرا على الاستفادة منه. يجب أن يمتلك جميع المواطنين الوسائل حتى يكونوا على اطلاع بالقضايا السياسية، يجب أن يكونوا في موقع يمكنهم من تقييم كيف تؤثر المقترحات على رفاهيتهم و أي السياسات تعزز تصورهم للخير العام. علاوة على ذلك يجب أن يمتلكوا فرصة منصفة لإضافة مقترحات بديلة على أجندة النقاش السياسي".(1)

هذه الحريات السياسية – حرية المشاركة، الانخراط – هي التي تضمن القيمة المنصفة لهم. إن الممارسة السياسية هي مفهوم واحد من المفاهيم المتعلقة بالخير، بمعنى أن الفرد يمتلك تصورات عديدة في الحياة من ضمنها الحياة السياسية يقول رولز: "إن الحريات السياسية مدعوة إلى أخذ مكانها في تصورات المواطنين حول الخير و ذلك ما يضمن لهم حق الانتقال و التأثير في مسار التوجه السياسي. إن التمثيل الحقيقي و الفعال و المتساوي داخل الدولة هو أقصى ما تهدف إليه الحريات السياسية، كي لا يبقى أي مجال للحديث عن الحريات القاعدية الشكلية"(2)

لكن في حالة ما استطاع البعض مثلا الإفلات من رقابة القوانين و استخدام نفوذه و مزاياه في التحكم بمسار النقاش السياسي و في تشريع القوانين و تعديلها من خلال تأثيره في القرارات الحكومية، فإن هذه الحريات المتساوية التي سبق الحديث عنها قد لا يمر عليها زمن يصبح فيه الأفراد الأكثر حظا في المجتمع- نقصد به الأفراد الذين يملكون رؤوس أموال طائلة – أكثر الأفراد ولوجا إلى الحياة السياسية، مما يعني قابلية التأثير في القرارات الحكومية و تغيير السياسة المنتهجة. من هنا يتحول المنبر السياسي من كونه راع للمصلحة العامة إلى راع للرغبات و للأطماع الفردية لأولئك الذين سمحت لهم أنفسهم ليحولوا السياسة من فن للحكم و التدبير و التنظيم إلى فن للسرقة و الحيل و المكر. لذا فإنه لا مناط لتفادي ذلك إلا من خلال ترسيخ قاعدة دستورية عادلة قوامها المساواة السياسية المنصفة و إلغاء كل التجاوزات التي تسببها الثروة المكتسبة حفاظا على المؤسسات العادلة(3).

(1) جون رولز، نظرية في العدالة،ص286

(2)John Rawls ,justice et Démocratie. P189

(3)V. Munez Dardé, la justice sociale, pp32 - 33

ننتقل الآن للحديث عن القيود المفروضة على الحريات الأساسية، ثم القيود على الحريات السياسية على التوالي مع تبرير الأولوية للأقل انتفاعا في المجتمع.

ينشأ تقييد الحرية عموما من أحداث الحياة البشرية و الطوارئ التاريخية و الاجتماعية كما تقيد كذلك نتيجة الظلم الاجتماعي الضارب في كيان المجتمع. من هنا فإن مجتمع جيد التنظيم يسعى جاهدا إلى إلغاء أو على الأقل ضبط نزاعات الناس تجاه الظلم و ينظم هذا التقييد بطريقة يتسق مع النظام العام. و ما دام أن المصلحة العامة من صلاحيات الحكومة و الدولة فإنها من حقها تقييد حرية الضمير بما يتماشى مع أهدافها و ليس من حق أحد أن يتصرف وفق أهوائه و رغباته بمجرد أنه حق مشروع يمتلكه بل العكس تماما، فالوضع الأصلي و تقريراته يؤكدان وجوب الحفاظ على النظام العام و الأمن من طرف الدولة،لأن انتهاك حرية الآخرين خطر له و للآخرين و للدولة عموما من حيث أنه يزعزع استقرارها و شروط بقائها (1).

إن تبرير الحرية غير المتساوية بحصول البعض على أصوات أكثر من الآخرين أو على امتيازات في المجتمع أكثر من باقي المواطنين قد برز في زمن مضى على أن الحريات المتعددة ليست متكافئة، لكن ليس هناك ما يستدعي تبرير قنانة الأرض والعبودية و عدم التسامح الديني، فالفرد مستعد للتضحية ببعض حقوقه إذا كان في ذلك فرصة لتحول اجتماعي و استفادة أعظم لحريات كثيرة فيما بعد. و هذا يعني أنه لا جدوى لتبرير انتهاكات الحريات من منطلق الظروف الاجتماعية و التاريخية التي يكابدها المجتمع، بل العكس من ذلك. إن مسار التغير المتبع هو الذي يحدد الشروط الاجتماعية لتبرير أية قيود على هذه الحريات و تحقيقها مرهون بالنزعة المتأصلة الطويلة الأجل لنظام عادل. فلا يمكن أن تنتهك الحريات لصالح الأفراد الأكثر انتفاعا للمجتمع و أولويتها في الترتيب التسلسلي نتيجة أفضت إليها الاتفاقية بين الأطراف في الوضع الأصلي. و مهما يكن من أمر فإن قبول حرية أقل لا يكون إلا لتجنب ضرر أو ظلم أسوء. و في هذه الحالة ترجح الحرية عليه. فأسرى الحرب مثلا يوافقون على أن يكونوا عبيدا أفضل من الموت إذ على الأقل أن

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، ص271

هذه العبودية ليست متوازية كما أن الخيار لا يدل بأي حال من الأحوال تبرير و توريث العبودية (1).

نخلص بالقول أن مهمة الحريات الأساسية و أولويتها هو تمكين المواطنين للدخول في علاقة تبادلية مع الآخرين في نطاق الحياة الاجتماعية و هذا من أجل تطوير قدراتهم الأخلاقية و حسهم بالعدالة تحريرا لهم من القيود السيكولوجية (الحسد، الكره) التي تحول دون تطورهم سواء كان في الدين أو في الأخلاق. بهذا الشكل تتحقق عقلانية الأفراد داخل المجتمع، إذ أن الحريات الأساسية تسمح للأفراد بأن يحددوا شخصيتهم و مشاريعهم و يجسدوا إنيتهم داخل المجتمع، فالحريات الأساسية توفر الدعم اللازم للأفراد في تحقيق تكاملهم في الحياة و ما حرية الضمير و حرية التجمع السياسي إلا فرصة ليثبت الفرد قدراته و إمكانياته بشكل منصف و عادل مع الآخرين. و كل هذا لا يقوم و لا يكتمل إلا من خلال جهاز الردع الذي توفره الدولة للحفاظ على سلامة الشخص الفيزيائية و السيكولوجية و نقصد به التصرفات و السلوكيات الخشنة العنيفة الذي قد يتسبب بها أفراد آخرون.(2)

و إذا كان ما هو مؤكد عند "رولز" أن الحرية لا تنتهك إلا من أجل الحرية، فإن الحريات السياسية ممثلة في مبدأ المشاركة يجب أن يقيد بحسب ما تقتضيه الصالح العام كذلك. لكن قبل الحديث عن ذلك، في البداية نشير إلى القيود المفروضة لحماية مبدأ المشاركة.

إن التساوي في الحريات السياسية ملخص كله في مبدأ المشاركة، هو أقصى ما يهدف إليه الإجماع الإنساني. لكن الجسم السياسي و الظروف المحيطة به قد يفرضان قيودا على مبدأ المشاركة السياسية والمشكل لا يطرح على مستوى التقييد بقدر ما يطرح على مستوى تمتع كل شرائح المجتمع بنفس الفرص و الحرية في التعبير عن الآراء و المواقف الشخصية و السياسية. قد يخسر الجميع بعض الأشياء نتيجة القيد المفروض على الحريات

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، صص 312-313

(2)جون رولز، العدالة كإنصاف ،صص 256-257

السياسية و لكن المهم من ذلك كله هو ضمان الخسارة لكل المواطنين، بمعنى أن زيادة أو نقصان درجة الحرية يجب أن يمس كل المواطنين على حسب تفاوتهم الاقتصادي والاجتماعي. فلا يجب أن تنتهك حرية الفقير لصالح حرية أكثر للأغنياء و في هذه الحالة يمكن القول أن درجة التمتع بالحريات غير عقلاني، لأن الأساس هي الممارسة الكلية لهذا الحق، وهو غير عادل لأن القيود فرضت على الجميع دون تمييز بين فقير و غني.

و من الوضع الاجتماعي و الاقتصادي ممثلا في الغنى و الفقر إلى الأصل العرقي و الجنسي و الثقافي المشكلين كلهم للدولة الليبرالية، نجمع القول أن هذا الاختلاف بين الأفراد هي أولا ضرورة و هي واقع تعيشه المجتمعات الليبرالية و ثانيا أن هؤلاء الأفراد يرجحون كفة الأمن التي هي المهمة الحقيقية للدولة على كفة الحريات الأقل اتساعا في المشاركة السياسية. و هنا يمضي رولز في تحليله لهذا المبدأ على نفس خطى التقليد الليبرالي الذي يعتبر الحريات السياسية أقل أهمية من حرية الضمير و احترام الذات. إن الهدف الذي يرمي إليه مبدأ المشاركة هو الدفاع عن الحقوق الأساسية للأفراد و عن رفاهية المواطنين في الدولة (1).

قد نستشف هذه النقطة بكثير من المعنى من عقيدة المذهب الليبرالي الكلاسيكي إذ أن الحريات السياسية ذات أهمية جوهرية أقل من حرية الضمير و حرية الشخص، و في حال أرغم المرء على الاختيار بين الحريات السياسية و جميع الحريات الأخرى سيكون مفضلا حكومة عاهل يعترف بالأخيرة و يدعم سيادة القانون. بناء على هذا فإن الفضيلة الرئيسية لمبدأ المشاركة هي ضمان أن الحكومة تحترم الحقوق و الرفاهية للمحكوم (المواطن)(2).

لكن هل يمكن القول في هذا الصدد أن الحريات السياسية بالغة الأهمية مقارنة بالحريات الأساسية وبذلك تكون اللامساواة السياسية مشروعة؟

يذهب "رولز"إلى أن المساواة السياسية ذات أهمية مقارنة بالحريات الأخرى، لأن واجب

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة ،صص289-290

(2) المصدر نفسه، صص290-291

المواطنين في الدولة هو المحافظة على استقرارها وتطورها. وطالما أن جهل العامة من الأفراد لأمور السياسة ولمستقبل الدولة واقع لا مفر منه، فإن مهمة صياغة القوانين والخير العام قد تتحدد من التصويت المتعدد وذلك عادل تماما. يقدم "رولز" مثالا على ذلك فيقول:"يرغب المسافرون على متن السفينة بجعل القبطان يدير الدفة، بما أنهم يعتقدون أنه أكثر معرفة منهم وهو يرغب مثلهم في الوصول إلى الأمن، هناك كل من تطابق المصالح ومهارة وحكم أكبر في تحقيقه وإلى حد ما تناظر بطرق معينة سفينة الدولة بسفينة في البحر. إن الحريات السياسية هي ثانوية بالنسبة للأفراد،لنقل تماثل الخير الداخلي للمسافرين" (1).

هذا وإن كان رولز يدافع عن المساواة السياسية من قبل ووجوب ممارستها من طرف الفرد المحروم الأقل انتفاعا، فذلك لا لشيء إلا لتعزيز تقديره بالذات وإحساسه بالأهلية السياسية وتطوير إمكانياته الذهنية والأخلاقية ومنحه فرصة لاكتساب معنى حول الخير العام والمصلحة العامة وإحساسه بالواجب السياسي والالتزام والمشاركة في بناء المؤسسات العادلة.

لكن عندما نركز هنا على الحق و نؤكد على عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال للحد من تلك الحريات - إلا في حالة خاصة – فإننا نهمل قيما أساسية أخرى لا تقل أهمية إذا لم تأخذ بالحسبان كالعدالة و المساواة و الفضيلة و الخير و الحق، فهل من حرية دون عدالة ؟أليس شرط الحريات المساواة؟ كيف يصبح الحديث عن حقوق الحريات إذا لم نأخذ في الاعتبار المساواة بين جميع الأفراد في التمتع بها عن طريق توفير نفس الفرص لتحقيق إنيتهم في الوجود (أهدافهم، مشاريعهم، معتقداتهم...)؟

المبحث الثاني: مبدأ التفاوت

قبل البدء في تحليل المبدأ الثاني للعدالة عند رولز، نعرض في البداية الصياغة الكاملة لمبدأ التفاوت كما هو مدون في كتاب رولز "نظرية في العدالة" و هو على النحو

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، ص690

التالي:"يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية و الاجتماعية بحيث تكون(ا)متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص، و(ب)الالتحاق بالمواقع و بالمناصب مفتوحا للجميع." (1)

سوف نقوم بتحليل هذا المبدأ متبعين هذه الخطة: نقوم بدراسة الشق الأول و هو تكافؤ الفرص، ثم ننتقل إلى الشق الثاني وهو ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية و الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع،مراعين في كل هذا أولوية الأقل انتفاعا دائما في الاستفادة من المنافع الاجتماعية.

يميز رولز في عرضه للمبدأ الثاني للعدالة بين ثلاثة مبادئ أساسية بها يقع توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية هي الحرية الطبيعية،المساواة الليبرالية،المساواة الديمقراطية

يتمثل العدل في نظام الحرية الطبيعية حينما يكون هناك اقتصاد سوق حر حيث أنه يلبي شرط الحرية المتساوية بين أفراده في تنافسهم وبحثهم عن السبل الفعالة لتعزيز مكانتهم و تحصيل المنافع الاجتماعية و السياسية. و إذ يؤكد هذا النظام أنه ما دام أن البنية الأساسية للمجتمع تفتح المجال لأهل المواهب و القدرات في نطاق من المساواة دون إقصاء لطرف على طرف أخر أو تحفيز لطرف على آخر، فإن التوزيع في هذه الحالة عادل. إن الخيرات الاقتصادية و طرق توزيعها في المجتمع يتوقف على مقدار استعدادات الأفراد الذهنية و الجسمية. و منه فإن التكافؤ يتحقق في مثل هذا النظام حالما لا نجعل من توزيع الخيرات تحسن ظروف شخص معين أو تلحق ضررا أو خسارة لشخص آخر(2).

لكن الملاحظ فيه أن هذا النظام يتعامل مع الحظوظ والمصادفات أكثر مما يتعامل مع الاستحقاق بمعنى أن العدل فيه قائم على الاعتباطية التاريخية والطبيعية. فالفرد الذي وهبته الطبيعة قدرات ومواهب يكون أكثر حظا في الاستفادة من الخيرات الاجتماعية، أما الفرد المحروم الفاقد الحظ فإن نصيبه من ذلك يكون لا شيء، مع العلم أن كلا الشخصين مجردان

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، ص92

(2) المصدر نفسه، صص 105-106

تماما من أي استحقاق فردي بذلاه لكي يستحقا هذا النصيب. لذلك من أجل أن نضمن التوزيع المتكافئ بين الأفراد يجب أن نلغي الحظوظ الطبيعية أو التوزيع الأصلي للقدرات والمواهب (1).

أضف إلى ذلك أن هذا النظام الكامن في نظام الحرية الطبيعية الذي يسمح بتأثر الحصص التوزيعية بمثل هذه العوامل الاعتباطية كالظروف الاقتصادية والاجتماعية هي ما تحاول المساواة الليبرالية تفاديه من خلال توفير إمكانيات متساوية تقريبا من الثقافة والتحصيل لكل شخص يمتلك نفس المواهب ونفس الحوافز، إذ يجب أن لا تؤثر التوقعات للأقل انتفاعا و الأكثر انتفاعا على الذين لديهم نفس الإمكانات والطموحات بطبقتهم الاجتماعية. ولتحقيق هذا يجب أن تضمن المؤسسات الاجتماعية والسياسية أنها لن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد كمبدأ أساسي في التعامل معهم. بل أكثر من ذلك أن تكون فرص التعليم واكتساب العلم وتعلم المواهب والحرف متاحة للجميع وليست مقتصرة على أولئك الأكثر حظا في المجتمع(2).

يهدف هذا المبدأ إذن إلى الاستحقاق المنصف للأفراد و الذي يوفر نفس فرص التعليم و الثقافة و بعض سياسات أداة التوزيع و غير ذلك. بمعنى أن هذا النظام يسعى إلى توفير نفس الإمكانيات و الحظوظ في درجة تحقيق النجاح في المجتمع بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي و فئة الدخل التي ولدوا في حضنها في جميع قطاعات المجتمع. و منطقيا يكون النجاح للأفراد وفق هذا النظام لمن تكون له الإرادة و المؤهلات التي تسمح له بذلك (3).

هذا و مع أن التصور الليبرالي قد تجاوز الاعتباطية التاريخية و الطبيعية كمبدأ لتوزيع المنافع و للمفهوم الصوري لتكافؤ الفرص إلا أنه هو نفسه وقع في الاعتباطية عندما اعتبر الاستحقاق رهين الظروف الاقتصادية للأفراد (الدخل و الثروة) ، مما يجعل من الإرادة

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، ص106

(2) المصدر نفسه، صص 106-107.

(3) المصدر نفسه، صص107- 108

المتساوية لهم محض تصور خال من أي تأثير أو فعالية يمكن أن تحول المؤهلات الفردية من وجود بالقوة إلى وجود بالفعل. هذا ما دفع رولز إلى تجاوز هذين النظامين و البحث عن تصور آخر تتحقق فيه الفرص المتكافئة لدى الأفراد، بحيث لا يؤثر مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي أو عقائدهم الدينية أو العرقية أو الجنسية عليهم. هذا التصور هو ما أطلق عليه رولز اسم "التصور الديمقراطي"(1).

يحاول هذا التصور الوصول إلى درجة تلغى فيها كل الحالات و المخلفات الناجمة عن الحظ الطبيعي ومن التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي و الحرمان الاجتماعي و الثقافي للأفراد و بذلك تتحقق المساواة بين الأفراد. و القصد هنا بالمساواة ليس تساوي النتائج و إنما هي تساوي الفرص في النجاح و التقدم.

هذه الطريقة لا تتمثل في محو المخلفات الطبيعية التاريخية وإنما في تطوير الأجهزة الحكومية والمؤسساتية التي تأخذ على عاتقها مهمة توفير الفرص و الإمكانيات لأولئك الأقل حظا في الاستفادة من المنافع الاجتماعية. هذا النوع من التدابير هي التي تسمح بأن يكون العدل مجموعة من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية العقلانية التي تعمل دوما لصالح من هم أقل حظا. ويتحقق التصور الديمقراطي حسب رولز حالما ندمج مبدأ الفرصة المنصفة مع مبدأ التفاوت، إذ يجب الحكم على اللامساواة الاقتصادية بواسطة الحرية المتساوية و الفرص المتكافئة. و تعد التوقعات الأعلى للأفراد ذوي الوضع الأفضل عادلة إذا و فقط كانوا جزءا من مخطط يحسن التوقعات للأعضاء الأقل انتفاعا في المجتمع. إن النظام السياسي لا يجب أن يحافظ و يحمي إمكانيات النجاح الأكثر جاذبية لأولئك الأفضل حالا إلا إذا كان القيام بهذا يكون في صالح أولئك الأقل حظا (2).

لكن يبدو أن المقام هنا ليس مكتملا للحديث عن مبدأ الفرص المتكافئة عند رولز إلا بعدما نعرض المصادفات و الحيازات الطبيعة و التاريخية و نبين أنها ليست حيازات فردية

---

(1) Ethics ,« international Journal of social, political and legal philosophy», volume 109, the university of Chicago, January 1999, number 02 .p321

(2) جون رولز، نظرية في العدالة، ص110

بل حيازات مشتركة يجب أن تنصب في الصالح العام، ببساطة لأنها حيازات صدفية. كل هذا من أجل أن يكون لمبدأ التفاوت معنى و للتفاوت الاقتصادي و الاجتماعي شرعية تبرره يقول رولز: "في الواقع يمثل مبدأ التفاوت اتفاقا على اعتبار توزيع المواهب الطبيعية في بعض الجوانب كأصل مشترك و على التشارك في المنافع الاجتماعية الاقتصادية الأكبر التي تصبح ممكنة بواسطة المتممات لهذا التوزيع"(1).

يمكن أن نلخص موقف رولز المعارض لفكرة الاستحقاق (المواهب و القدرات الطبيعية من ذكاء و خيال...الخ لا يستحقها الفرد و لا يحوزها على الرغم من أنها كامنة فيه) في ثلاثة حجج .الأولى أخلاقية و الثانية عملية و الثالثة تتعلق بمكافئة القيم قبل تأسيس مبدآ العدالة.

أما الاعتراض الأخلاقي فيذهب رولز إلى أن تعريف الفرد لا يكون من خلال ما يحوزه من القدرات و المواهب الطبيعية لأنها متناقضة مع فكرة جوهر الإنسان وهي الذات المتجردة من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية. فالاستعدادات الطبيعية عرضة للتغير في كل حين نتيجة ارتباطها بظروف أسرة الفرد - الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و مستوى الثقافة - السائدة، فالقيم بهذا المعنى إذن كلها عرضية (2). أما الاعتراض الثاني، فيميز فيه رولز بين شكلين من التفاوت الأولى تفاوت طبيعي و الثاني تفاوت اجتماعي. الأولى لا يمكن تفسيرها لأنها ثابتة و لكن ما يجب أن تقوم به المؤسسات هو محاولة تقليص التفاوت الاجتماعي من أجل إتاحة الفرص للجميع في التسابق نحو تحصيل المنافع الاجتماعية.ليس هذا فحسب بل إن المنافع الاجتماعية على اختلافها يجب أن تنصب في الخيار الاجتماعي لتحقيق هدف معين، بهذا المعنى تكون المؤسسات الاجتماعية والسياسية عادلة أو غير عادلة وفق الكيفية التي تتعامل مع حالاتنا واستحقاقاتنا الطبيعية بشكل منصف (3). يقول رولز:"يجب أن يحصل أولئك الذين هم في نفس المستوى من الموهبة و الإمكانية و لديهم

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، ص141

(2)جورج مايكل ساندل، الليبرالية و حدود العدالة،ص141

(3)المرجع نفسه، ص142

نفس الرغبة باستخدامها، على إمكانات النجاح نفسها بصرف النظر عن موقعهم المبدئي في النظام الاجتماعي في جميع قطاعات المجتمع. يجب أن يكون هناك إمكانيات متساوية تقريبا من الثقافة والتحصيل لكل شخص يمتلك نفس المواهب ونفس الحافز. يجب أن لا تتأثر التوقعات لأولئك الذين لديهم نفس الإمكانيات و الطموحات بطبقتهم الاجتماعية"(1).

أما الاعتراض الثالث فهو قوله بأن الأفراد الحائزين لخصال معينة يجازون من قبل المؤسسات الاجتماعية، بذلك تكون قيمة الخصال التي تدعو إليها هذه المؤسسات سابقة عن القيمة التي تمنحها هذه المؤسسات. فمثلا: إذا كان ذكاءك حيازة لك فإن المؤسسات الاجتماعية تجازيك عن هذه الخصلة. إذن قيمتك حددت سلفا قبل أن تندمج في المجتمع وهذا غير عادل عند رولز، فالعدل يجب أن يتقرر بعد الاندماج مما يعني أن القيمة سوف تأتي متأخرة. بتعبير آخر لا يمكن للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي لدى الأفراد أن تحدد القيمة التي يحوزونها سواء طبيعية أو اجتماعية.فالحيازة الأخلاقية لا يقره مبدأ تكافؤ الفرص إلا بعد أن يتحقق الإنصاف من طرف المؤسسات، بعد ذلك يأخذ هذا الامتياز مكانه لدى الأفراد، هذا كله ضمانا للفرص المنصفة للأفراد الأقل انتفاعا والأكثر انتفاعا في المجتمع(2).

إذن الحيازات و القيم الاعتباطية-الذكاء،القدرات،المواهب- يجب أن تكون مشتركة بين الأفراد. فمبدأ الفرق يمثل اتفاقا على اعتبار توزيع المواهب الطبيعية موردا مشتركا ينبغي تقاسم منافعه وذلك بصرف النظر على شكل هذا التوزيع. ليس هذا فحسب، بل إن هذه الحيازات يجب أن تحقق الاتحاد الاجتماعي من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة يقول رولز: "لكن في مجتمع جيد التنظيم بكل الأحوال، هناك تنوع في الجماعات والروابط، ولدى أعضاء كل منها مثله الذاتية التي تتناسب مع طموحاتهم ومواهبهم. بالحكم بواسطة العقيدة الكمالية، قد لا تبدي الأنشطة المتعلقة بمجموعات كثيرة درجة عالية من التفوق. لكن

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، ص107

(2)مايكل جورج ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، صص143-144

هذا لا يهم، ما يهم هو أن الحياة الداخلية لهذه الروابط تعدل بشكل مناسب حسب إمكانات وحاجات أولئك الذين ينتمون إليها و تزود أعضائها بأساس آمن للإحساس بالجدارة ...و من أجل أغراض العدالة تجنب أي تقسيم للقيمة النسبية لطريقة حياة بعضنا بعضا" (1).

و ما دام أن المواهب و القدرات قابلة للتحسين أو الزوال نظرا لارتباطها بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية، فإن الواجب من الدولة توفير السبل الناجعة للحفاظ على قدرات الأفراد، بل و تطويرها. من هنا ينص مبدأ الفرص المنصفة على عدم الأخذ بعين الاعتبار الحظوظ الصدفية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والاقتصار فقط على خلق عوامل التأثير في قدرات ومواهب الأفراد، كمواقف التشجيع والدعم الاجتماعي وتنظيم المؤسسات بشكل يسمح لهم اكتساب الثقة بالنفس وشعورهم بأنهم يعاملون بإنصاف في المجتمع(2).

لكن رغم أن تحليل رولز لمبدأ تكافؤ الفرص منسجم تماما مع تصوره لمفهوم العدالة التوزيعية، إلا أنه ترك فجوة. هذا ما استدعى إضافة مبدأ آخر وهو مبدأ التفاوت أي ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية. يكمن دور هذا المبدأ في إخضاع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة الأقل انتفاعا، بمعنى تمتع هذه الفئة بالأولوية في الحصول على المنافع الاجتماعية داخل المجتمع. إن الثغرة الموجودة في مبدأ تكافؤ الفرص تكمن في إمكانية استحواذ الفئة الغنية على الفرص المتاحة في المجتمع وبالتالي إمكانية إنماء ثرواتهم والحصول على مناصب في المجتمع.

يسمح مبدأ التفاوت باللامساواة الاجتماعية والاقتصادية فقط إذا كانت في خدمة الأقل انتفاعا في المجتمع. بهذا الشكل نعني ضمان الفرص المتكافئة لجميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم وعرقهم والإيمان بضرورة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي على أنها حاجة أفضت إليها قدرات وإمكانيات كل واحد، يكون المبدأ الثاني للعدالة مكتملا. لكن المشكل لا يكمن في التفاوت بقدر ما هو كامن في إقصاء الفئة المحرومة من الاستفادة من

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، ص531

(2)جون رولز، العدالة كإنصاف، صص170-171

المنافع الاجتماعية والاقتصادية. من هنا كيف يمكن أن يكون التفاوت الاقتصادي والاجتماعي (الدخل-الثروة...) غير متناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص؟

لا يكمن دور مبدأ التفاوت في إحصاء عدد الثروات المحصلة من الأفراد ولا نسبة التفاوت بينهمّ، وإنما ببساطة في عقلنة هذا التفاوت. بمعنى ضبط التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بحيث لا يؤدي إلى انتهاك الحريات القاعدية للأفراد أو انتهاك كرامتهم وشخصيتهم في المجتمع. هذا من جهة، من جهة أخرى يحاول مبدأ التفاوت ضمان مصادر تحصيل المنافع لكل المواطنين مع ضمان أيضا التوقعات المشروعة. فإذا كانت الأهداف المسطرة (التوقعات) للأقل انتفاعا أقل تكون الأهداف المسطرة للأكثر انتفاعا أيضا أقل. بهذا الشكل يدرك المواطنون أن حياتهم الجيدة وتصورهم للخير سواء كان في السياسة، الدين، الأخلاق لا يجب أن يمس حرياتهم ولا كرامتهم ولا قيمتهم الذاتية. أكثر من ذلك أنه في هذا الوضع لا يكون المواطنون تابعين لنمط حياة الناس ولا أحكامهم و لاقراراتهم. هذا ما يضمن في إطار هذا المبدأ استقرار المؤسسات الاجتماعية و السياسية و عدم تهميش الفئة الأقل انتفاعا في المجتمع (1).

بهذا المعنى يمكن القول أن الأفراد الأقل انتفاعا في المجتمع هم أولئك الذين ينتمون إلى طبقة الدخل ذات التوقعات الأدنى، بحيث أن واجب الدولة ينحصر في ضمان الحريات الدستورية المنصوص عليها و الحريات السياسية و حقوقهم القانونية ضد أي تعسف أو اضطهاد من قبل أفراد آخرين و يجب أن يتمتع هؤلاء الأفراد بقدر كاف و مساو من الحرية مقارنة بالأفراد الأكثر انتفاعا دون أي رجوع إلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم. باختصار ضمان الرفاهية لكل المواطنين المتساوين و الأحرار المكونين لمجتمع جيد التنظيم (2). ينص مبدأ التفاوت على أنه إذا لم يجعل التوزيع كلا الشخصين أفضل حالا لابد من تفضيل توزيع متساوي. و مبدأ التفاوت لا يعين نقطة معينة للتحسين فقط، فهو ينص أنه إذا كان هناك مكسب و مورد للأكثر انتفاعا يجب أن يتبعه مكسب و مورد للأقل انتفاعا.كما

(1)جون رولز، العدالة كإنصاف، صص181-182

(2)جون رولز، العدالة كإنصاف، صص 174-175

أن مبدأ التفاوت ينص على أن التوقعات المشروعة و العادلة للأكثر انتفاعا تكون عادلة إذا كانت تزيد في حظوظ توقعات الأقل انتفاعا. بذلك تكون حالة خاصة للامساواة في التوقع مسموح بها فقط إذا كان تخفيضها سوف يجعل الطبقة العاملة أكثر سوءا (1).و على هذا الأساس اختزل رولز حالات التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين الأكثر انتفاعا و الأقل انتفاعا على النحو التالي:

المخطط العادل المثالي الذي يعني أنه إذا كانت التوقعات للأكثر انتفاعا قد تم تعظيمها فعلا لن يكون هناك أي تفكير أو تحسن سواء للأفضل أو للأسوء حالا. أما المخطط العادل طوال الوقت فتكون فيه التوقعات لأولئك الأفضل حالا تساهم على الأقل برفاهية الأقل حظا. فإذا

X^2(الأكثر انتفاعا)

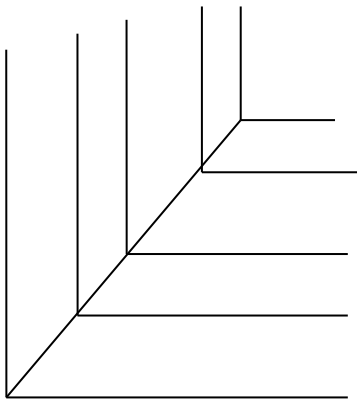

X^1 (الأقل انتفاعا)

45°(2)

تم تخفيض توقعاتهم فإن إمكانيات النجاح للأقل انتفاعا سوف تنخفض بالمثل. هذا أيضا ليس ترتيبا عادلا.

يتحقق مبدأ التفاوت عندما تكون التوقعات في الحصول على الخيرات في المجتمع مرتبة ضمن سلسلة، بمعنى أنه إذا كان لتحصيل منفعة أثر في زيادة الحظوظ للأقل انتفاعا فهي بالضرورة صالحة لجميع أعضاء المجتمع. إن تحليل العلاقة بين الطرف الأول(1)الأكثر انتفاعا و الطرف الثاني (2) الأقل انتفاعا كما هو مدون في الشكل أعلاه، يبين أنه في حالة استفادة الفئة الأكثر انتفاعا من الثروات و المنافع الاجتماعية يجب أن يتبعه بالضرورة

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، ص110

(2) المصدر نفسه، ص111

انتفاع الفئة الأقل انتفاعا، بل إن لهذه الأخيرة أولوية في الاستفادة من الخيرات الاجتماعية و هذا لا لشيء إلا لتعزيز مكانتهم في المجتمع و تحسين وضعهم و إعطائهم فرصة المشاركة القوية و الفعالة في النشاط السياسي و تحقيق الخير العام (1).

هذه الرؤية تعكس مدى عدمية - إن صح القول- التصور الذي يقول بالحلقة المفرغة حيث يستحيل رفع أو خفض توقعات أي شخص تمثيلي دون رفع أو خفض توقعات جميع الأشخاص التمثيليين الآخرين و خاصة تلك المتعلقة بالأقل انتفاعا. هناك شرط آخر لضمان هذا الانتفاع للأقل حظا و هو أن كلا الشخصين الممثلين الأول أكثر انتفاعا و الثاني أقل انتفاعا، مع إقرار إستفادة الثاني من التوقعات في الحصول على المنافع نضيف إليه شرطا آخر و هو أن يحصل الثاني على أولوية للتوقع أكثر من الأول. بذلك لن يكون إن صح التعبير الفيتو من نصيب من يستحوذون على المناصب و الثروات (2).

و إذا كان مبدأ التفاوت يحقق التوازن و الانسجام بين الأفراد، فإن القول بأن للرجل حقوق أساسية أعظم و فرص أكبر من حقوق و فرص النساء فلا مبرر لحالات اللامساواة هذه إلا إذا كانت لمنفعة النساء و كانت مقبولة من وجهة نظرهن، لأن المطلوب من المؤسسات الاجتماعية هو أن تأخذ بعين الاعتبار حالة النساء كونهن مربيات للأبناء وحاملات لمهمة تربوية و تثقيفية في المجتمع. هذا فضلا عن كونهن حاملات للجنين مدة معينة مما يعني أن المرأة لن تكون ضحية هذه المصادفة و الحظ الطبيعي الذي لم تختره كما يقول رولز و إنما المؤسسات التي تتوفر عليها الدولة تتحمل مسؤولية توفير الإمكانيات و الوسائل لتندمج المرأة في المجتمع و تحصل قدرا معينا من المنافع الاجتماعية و الاقتصادية بدون أي استغلال أو انتهاك لحقوقها.

إن تحصيل المنافع و الخيرات في المجتمع يستوجب شراكة بين أعضاء المجتمع الواحد، لأن الأفراد ليسوا مستقلين كوحدات و إنما هم وحدة متكاملة يؤلفون بنية صلبة و قدرة أكبر في تحصيل المنافع الاقتصادية و الاجتماعية. و بموجب هذه الشراكة التي

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، صص114-115

(2)المصدر نفسه، صص116-117

يقدم فيها كل واحد مجهودا خاصا يستحق من وراءه منفعة تعود له تكون هناك علاقة وطيدة بين الأعضاء الأكثر انتفاعا و الأقل انتفاعا. إن مبدأ التفاوت يضمن التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي المشروع بحيث لا يجعل الحريات القاعدية للأقل انتفاعا عرضة للانتهاك و رهانا لحسابات سياسية أو اقتصادية و ذلك لا يكون إلا من خلال تحويل جزء من عائدات الجماعة الأكبر انتفاعا إلى الجماعة الأقل انتفاعا (الضرائب) فلا تتعدى الحد الأعلى لخط المنحنى (op)(1).

و من أجل تحقيق التوازن في المجتمع نقول أنه مع وجود المخلفات التاريخية و الطبيعية التي لا يمكن محوها من الوجود يتوجب على المؤسسات تعويض هذا النقص من خلال إعطاء أولوية للحرية على كل رفاهية اقتصادية و اجتماعية للأفراد. و مبدأ التفاوت ينص على أن كل زيادة في تحصيل الخيرات يجب أن يتبع بتحسن لدى الأقل حظا و انتفاعا بالضرورة و إلا فالعدالة صورية و طوباوية. فعلاقة الطرف (X_1) بالطرف الثاني(X_2) و الطرف الثالث(X_3)هي علاقة ترابطية انعكاسية.إذ أن تأثر الأول (سواء بالظروف – قلة الموارد –الربح- الخسارة...الخ) يتبعه تأثر الثاني و الثالث على السواء، لكن إذا كان تأثر الأول يسبب ضررا للثاني و الثالث ففي هذه الحالة ترجح اللامساواة في التوقعات للأول على الثاني و الثالث (2) و هذا ما نلاحظه في الشكل المدون أسفله.

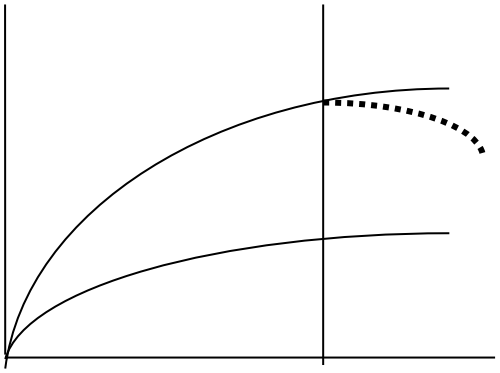

(3)A

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، صص 118-119

(2)جون رولز، العدالة كإنصاف، صص117-118

(3) جون رولز، نظرية في العدالة، ص 118

إن الغاية التي يهدف مبدأ التفاوت إليها ليست تحديد المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لكل واحد من المواطنين و لكن إعطاء الأولوية للأقل انتفاعا في المجتمع في كل خطوة نحو التقدم و الرقي نحو الأمام وقد عبر " Henry Frankfurt"عن هذا بقوله:"ما هو مهم ليس أن يمتلك الناس نفس الموارد، لكن على الأقل يمتلك الأفراد نسبة معينة منها لكي يمارسوا حريتهم"(1). و الفائدة من هذا هو السماح بتقييم حالة الأقل انتفاعا بدون حاجة إلى مقارنة مع الحالات الأخرى.

المبحث الثالث: أولوية الحق على الخير

قبل الحديث عن أولوية الحق على الخير، نشير في البداية إلى وجود أولوية في الحقوق نفسها. إنه صراع داخل المنظومة الواحدة لمبدأ الحق، فالحريات الأساسية كحق التملك و الحياة و الحق في القيمة الذاتية أولى في الممارسة من الحقوق السياسية. لذا فإن هذه الحقوق قد تخضع لتقييد تبعا لحالة الدولة على الرغم من أن كل هذه الحقوق متجذرة في الطموح الإنساني. إن حرية الاعتقاد و حرية الضمير و الحريات المدنية لا يجب أن تكون رهانا أو بالأصح منتهكة في سبيل تحقيق حرية المشاركة المتساوية في الأعمال السياسية. هذا من جهة، من جهة أخرى قد يأتي قمع الحريات من الضرورة الملحة سواء لظروف تمر بها الدولة أو للحرية نفسها كما قال بها رولز.

إن الترتيب التسلسلي لمبدأي العدالة موجهة بالخصوص إلى إعطاء أولوية للمبدأ الأول على الثاني. هذه الأولوية تعني أنه لا يمكن أن تستبدل حرية أقل برفاهية أعظم في المجتمع، فهو يتعلق إذن بالتحديد" بترتيب المنافع الأعظم".و إذا عدنا إلى مضمون الوضع الأصلي فإن الأفراد يجهلون محتوى منافعهم، إنهم يعرفون فقط أن لهم منافع و أن الحريات القاعدية هي شرط حماية الأطراف لأنفسها في حدود أن هذه الحريات تحمي منافعهم التي هي ترتيب لمنافع أعظم يتحكم بها الآخرون (2).

---

(1)Henry Frankfurt نقلا عن كتاب V. Munez Dardé, la justice sociale , p45

(2) Laurent Cournarie et pascal Dupond ,« Introduction à la théorie de la justice de Rawls », Article paru dans Dioti 3,C R D P midi, Pyrénées 1998,pp37-38.

يذهب رولز في كتابه "نظرية في العدالة" وتحت عنوان "أولوية الحرية المعرفة" إلى أن الترتيب التسلسلي "l'ordre lexical "يضمن أن تكون الحرية مقيدة فقط في حالة واحدة و هي الحرية نفسها، عدا هذه الحالة فإن الدولة مطالبة بتحقيق و إرضاء الحريات أولا حتى تكتسب ثم يأتي الانتقال إلى المبدأ الثاني بشكل يتناسب مع احترام الأولوية للأقل انتفاعا(1).

قد يحدث في الكثير من المرات أن تنساق الحريات القاعدية وراء تعظيم المنافع الاجتماعية و الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى انتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين. و لتفادي هذا المأزق يسعى التقليد الليبرالي إلى إعطاء الأولوية للحريات و الحقوق على الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بضمان العيش الأدنى للمواطنين و تحقيق المشاركة الاجتماعية لهم و ضمان شعورهم بقيمتهم الذاتية داخل المجتمع. قد تكون هذه الحريات والحقوق سهلة التنظير والإعلان عنها في الوثائق المكتوبة لكن مع تضخم المنافع والثروات المحصلة من طرف الأفراد قد تستباح حقوقهم المقدسة وتصبح رهينة حسابات أو مساومات كبضاعة يتنافس الراغبون عليها(2).

وعليه فإن المؤسسات السياسية والاجتماعية تصون الحقوق الأساسية للمواطنين بحيث تجعل هذه المؤسسات من التصورات الأخلاقية و الدينية و الفلسفية فرصة لتجسد الحقوق (حرية التعبير- التدين...) الفردية للمواطنين. يظهر وجه الاصطدام بين مفهومي الحق و الخير في المجتمع عندما يكون هناك تنافس شديد في تحصيل المنافع الاجتماعية و الاقتصادية مما قد يعرض الحريات للخطر و الانتهاك. إن القول بوجوب ممارسة الأفراد لحرية الضمير كحق و تحقيق الحرية المتساوية في نطاق تحديد الأهداف و المشاريع في الحياة يكون ضيقا، نظرا لاتساع فجوة تحصيل الثروات و المنافع الاجتماعية والاقتصادية (3).

---

(1)جون رولز ،نظرية في العدالة،ص306-307

(2)Michel Maric, « égalité et équité :l'enjeu de la liberté, Amartyen Sen face à John Rawls et a l'économie normative » ,Revue Française d'économie volume XI, Numéro 3, été, 1996,p5

(3)جون رولز، العدالة كإنصاف، ص246

في الحقيقة إن الصراع الكامن بين القيمتين الحق و الخير يعكس رغبة بعض الأفراد في الحصول على رغبات و امتيازات في المجتمع و التي قد تلحق الضرر بأفراد آخرين،إذ تقلص من دور و فعالية حريتهم في المجتمع نظرا لهيمنة الفئة الأكثر انتفاعا على سلطة القرار في المؤسسات السياسية و الاجتماعية. وسوف نبين بكثير من التحليل العلاقة بين الحق و الخير بين الأفراد و مدى تأثر الحقوق و الحريات الفردية بالتفاوت الاقتصادي و الاجتماعي في هذا الشكل المدون أسفله

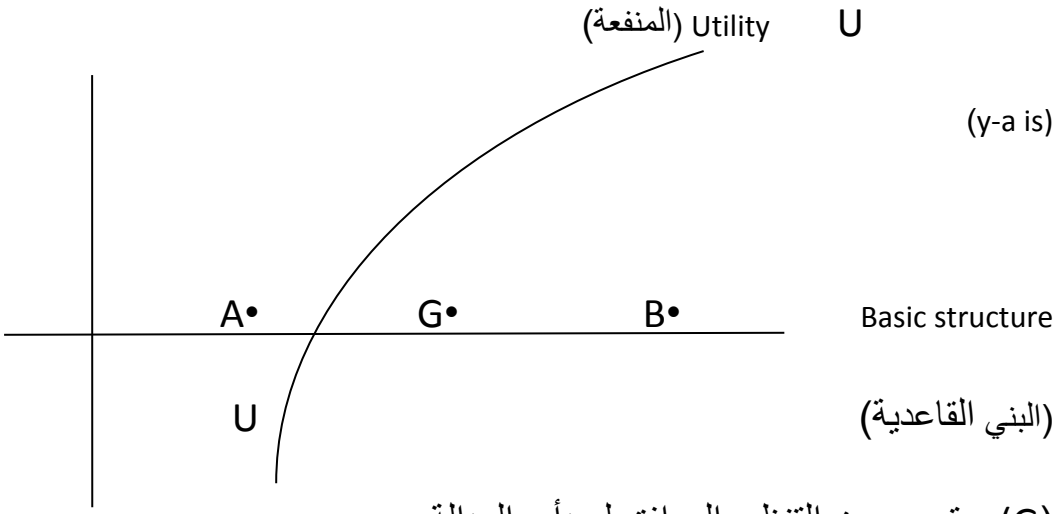

(G)مجتمع حسن التنظيم الموافق لمبدأي العدالة.

(A) مجتمع نفعي يرفض تقييدا على الحريات الأساسية المتساوية في أحوال معينة.

(B) مجتمع نفعي لا يرفض تقييدا على الحريات الأساسية المتساوية في أحوال مرغوبة.

(BA.G) هي أوضاع لمجموعة ذات الأحوال الأسوأ مع منفعتها المقابلة بالمنحى(UU).

(UU) الخط المنحنى المماثل لجميع المواطنين المستمدة من دالة المنفعة المضاعفة(1).

ننطلق في تحليل هذا الشكل بإقامة إسقاط معادلة مبدأي العدالة (الحق و الخير)، بمعنى مدى تحقق هذين الطرفين في المؤسسات الاجتماعية و السياسية و انعكاسها على رفاهية المواطنين في مجتمع عادل يحترم الحريات الفردية للأفراد. يبين هذا الشكل أن تحصيل المنافع الاجتماعية و الاقتصادية يجب أن يكون موافقا لمبدآ العدالة بحيث لا يتعارض مع

(1) جون رولز، العدالة كإنصاف، ص250

ممارسة الحريات الأساسية في المجتمع. و هنا نلاحظ أن المنحنى (UU) يرتفع و بقدر ما تتضاعف المنفعة الاجتماعية بقدر ما يحقق المواطنون أهدافهم ورغباتهم في الحياة السياسية.إن الحفاظ على استقرار البنية القاعدية للمجتمع يقتضي عدم انتهاك الحريات الأساسية على حساب ميول الأفراد نحو المنافع الذاتية. فالنقطة(g) في هذا المنحنى تمثل مجتمع حسن التنظيم و به تكون العدالة هي تلك التي تكون ترجمة لمفهوم سياسي للعدالة(1).

إن صراع الحريات في المجتمع هو أمر حتمي تفرضه الظروف السياسية و التاريخية (الحروب،الصراعات الداخلية الانتفاضات الشعبية) للدولة، لذا ليس المطلوب من الدولة أن تستوفي جميع الحريات لكن يكفيها أن تدمج كل حرية في نظام متسق من الحريات. إن ترتيب الحريات بشكل تسلسلي- أي أولوية حرية الضمير و حق التملك و الحق في القيمة الذاتية على الحريات السياسية - هو سبيل الحفاظ على قدسية الشخصية الإنسانية. فالمواطن الممثل في مجتمع جيد التنظيم يرجح الحريات الأساسية على الحريات السياسية و بالمثل فإن الحريات عامة ذات أولوية مطلقة عن أي تطور أو رفاهية اقتصادية و اجتماعية(2).

إن مهمة الحريات الأساسية وأولويتها هما لكي يؤمنا لجميع المواطنين و بالتساوي التطور الكافي و الممارسة الكاملة و النشطة لقوتيهم الأخلاقيتين – وهما القدرة على الإحساس بالعدالة و القدرة على تشكيل مفاهيم حول الخير- بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي. فالفرد بوصفه مواطنا حرا و عقلانيا يعامل بإنصاف (بالمساواة) اتجاه المؤسسات السياسية و الاجتماعية. و تتحقق إنيته داخل المجتمع حالما لا يكون التفاوت الاقتصادي مصدرا للقمع و لبسط السيطرة على الفئة الأقل انتفاعا.هذا من جهة، من جهة أخرى إذا كان هناك تعارض بينهما أي بين المنافع الاقتصادية والاجتماعية و مجال الحريات الأساسية فإن التقليد الليبرالي عموما يرجح الحريات على التطور الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية (3).

---

(1) جون رولز، العدالة كإنصاف، ص251

(2)المصدر نفسه ، ص 254

ينشأ الحسد حسب رولز من التفاوت الرهيب بين أعضاء المجتمع أي اللامساواة الاقتصادية و الاجتماعية بين الأفراد و لتفادي هذا الوضع و تجنب توليد هذه الحالة يجب تنظيم النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية بطريقة يستفيد منها الأعضاء الأقل انتفاعا. لقد اعتبر رولز الأفراد الأقل انتفاعا في المجتمع هم الأولى في تحصيل الخيرات وهذا ليس محض صدفة أو قرار اعتباطي و إنما هو لأجل غاية أسمى و هو امتصاص قوة تأثير الحسد و الفقر في علاقات الأفراد الاجتماعية وكذلك تحفيزهم على تحسين وضعهم الاجتماعي و الاقتصادي من خلال الفرص المتاحة لهم (1).

و من أجل التأكيد على أولوية الحق و تفادي مثل هذه الانتهاكات لحقوق الفرد يذهب رولز في كتابه "نظرية في العدالة" و تحت عنوان "رابطة السلسلة" إلى أن الأطراف تتحمل مسؤولية أن تمارس حرياتهم القاعدية بشكل فعال فلا تستبدل حرية أقل بتحسن في الاقتصاد و الرفاهية، بل فقط عندما تكون الشروط الاجتماعية تسمح بفعالية تأسيس هذه الحقوق و بذلك فهو يسلم بهذا القيد الذي يوافق عليه إذا كان فقط ضروريا لتهيئة السبيل لحرية أكبر في المجتمع(2).

لا تعني أولوية الحق على الخير إلغاء وتجاوز كل فكرة على الخير، فكل مفهوم للعدالة يجب أن يشتمل على كلا المفهومين نعني الحق و الخير.لذا فالأولوية تعني أن تخضع مفاهيم الخير- والتي حددها رولز في كتابه "العدالة كإنصاف" في ستة مفاهيم*- لمبدأ واحد وهو تحقيق غايات الأفراد ومشاريعهم من دون المساس بكرامة وقدسية حرياتهم الأساسية. يمثل الخير إذن وسيلة لتجلي الحق في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وليس غاية.إن الصراع في المجتمع ينشأ من هذا الفهم الشائك لمدلول الخير، لكل فرد تصور وهدف في الحياة يسعى إلى تحقيقه (ثروة،منصب..) و لكن هذا الهدف و هذا التصور هو وسيلة فقط

=(3) المصدر نفسه، صص254-255

(1)David Lewis Schaefer Illiberal Justice ,John Rawls Vs the American political tradition ,p283

(2) جون رولز، نظرية في العدالة، ص117

* فكرة الخير بمعنى العقلانية - فكرة الخيرات الأولية - فكرة مفاهيم الخير- فكرة الفضائل السياسية-فكرة الخير السياسي

وفرصة لتمظهر الحق والذي من خلاله يعبر الفرد عن آرائه ومواقفه ويمتلك الأشياء ويحصن قيمته الذاتية ويشارك في العملية الدستورية والصالح العام. هذا المفهوم للخير يمكن إدراجه في الخير السياسي وهو ما يسعى رولز إلى تحقيقه، لأن هذا الخير أولا يشارك فيه كل المواطنين باعتبارهم أحرارا ومتساوين وثانيا هذا الخير لا يلزم على الآخرين عقائد شمولية تفرض عليهم قهرا(1). إن الخير بهذا المعنى لاحق للحق وغير سابق له، بمعنى أن الحق أولى منه. فالحق هو غاية كل فرد أما الخير فهو وسيلة له يقول رولز:"ما هو عادل يرسم الحد، وما هو خير يبين النقطة". (2)

إن المعنى الذي يضيفه رولز لمفهوم العدالة كثيرا ما يوافق فيه التقليد الليبرالي (I. Berlin- B. constant)، فالحريات السياسية هي حريات ثانوية مقارنة بحرية التعبير و حرية الضمير و حرية التدين التي هي حريات أساسية. إذ أن الأفراد الممثلين للدولة الليبرالية لا تقتصر فقط حياتهم في الممارسات السياسية كما في الدولة الأثينية ومكانة الحياة السياسية والمشاركة العمومية لدى المواطنين تتمتع بمكانة أدنى مقارنة بمفاهيم الخير التي يكونها الأفراد ونعني بذلك أنهم غالبا ما يقدمون مصلحتهم الذاتية على العامة.هذا من جهة، من جهة أخرى يتمثل الهدف الوحيد للحريات السياسية في المحافظة قدر الإمكان على الحريات الأساسية من خلال إضعاف دور الثروة والملكية وإعطاء المواطنين فرصة تقاسم أعباء بناء و تنظيم الدولة دون إقامة حواجز صورية تحول دون ممارسة المواطنين لحقوقهم في الدولة الليبرالية(الاعتبارات الدينية أو العرقية آو الجنسية...الخ)(3).

إن الدولة مكلفة أن تحمي كل الآثار و المخلفات الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية من منبر المؤسسات الاجتماعية و السياسية حتى تضمن أن يكون دستورها ترجمة لممارسة

---

* فكرة الخير بمعنى العقلانية - فكرة الخيرات الأولية - فكرة مفاهيم الخير- فكرة الفضائل السياسية-فكرة الخير السياسي لمجتمع حسن التنظيم بفضل مبدأي العدالة - فكرة الخير المجتمع كالذي يكون اتحادا اجتماعيا في اتحادات اجتماعية. للتفصيل راجع الجزء 43 تحت عنوان أفكار الخير في العدالة كإنصاف.

(1)جون رولز، العدالة كإنصاف، صص302-303

(2)المصدر نفسه، ص302

(3)جون رولز، العدالة كإنصاف، صص 305- 306

الأفراد لحرياتهم داخل الدولة و إلا أضحي كل شيء مجرد أفكار و تصورات شكلية لا ترتبط بشيء من الواقعية. و من أجل أن يكتسي أفرادها ثوب الحريات الحقيقية المتساوية و درع المواطنة على الدولة أن تكف عن معاملة أفرادها بالنظر إليهم بمنظار الجنس أو العرق أو بالنظر إلى مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي. وفق هذه الكيفية تكون الحريات الفردية صورة من صور احترام الذات التي هي ليست قائمة على حيازات الأفراد الاقتصادية و الاجتماعية. و ما دام أن الحقوق و الحريات هي من سمات الأفراد الأساسية، فإنهم جميعا لديهم نفس الفرصة في المشاركة في الحياة السياسية و في اتخاذ القرارات من خلال احترام صوتهم الانتخابي. بتحقق هذا و حقوق أخرى في مجالات مختلفة تتجسد المواطنة المتساوية لجميع الأفراد و يكتسب أفرادها ثقة بأنفسهم و بمكانتهم و بجدارتهم و يبادرون جميعا بالخير العام الذي هو ثمرة ما كانوا يتمتعون به في المجتمع ونقصد بذلك اعتبارهم أفراد أحرارا عقلانيين و متساوين (1).

ننتقل الآن إلى معالجة سؤال آخر الذي ينصب دائما في إطار أولوية الحق على الخير فنقول ما دام أن هناك دول تعاني من انخفاض في المستوى الاقتصادي و الثروة ففي هذه الحالة و هذا هو الواقع ألا يمكن أن نضحي بالحرية في سبيل التطور الاقتصادي و الاجتماعي؟ بعبارة أخرى ألا يمكن أن نبرر انتهاك الحرية لظروف تكابدها الدولة في حقبة زمنية معينة مثلا؟

قد يكون الحل الوحيد للحصول على مجموعة من وسائل الإنتاج هو جعل الأفراد يعملون بجهد أكبر أكثر مما يلزم أو عن طريق استعبادهم أو بطرق أخرى كممارسة كل أساليب الإكراه و هذه غير ملائمة لمفهوم الحريات المتساوية الكاملة. و مهما يكن فإن المجتمع القائم على التعاقد الاختياري لا يجب أن ينال هذا النصيب من تدني المستوى. إن انتهاك الحريات الأساسية لا يمكن أن يبرر بالوضع الاقتصادي لأن الوضع الأصلي و تقريراته يمنع هذا النوع من الإجراءات العبثية، و إذا حدث أن طبقت المؤسسات هذا الإجراء فإنها بكل تأكيد مؤسسات دكتاتورية شمولية (2).

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، صص646 -647

إن الاستطلاعية التاريخية تبين أنه من بين المواضيع التي ينصب عليها التقليد الليبرالي هو محاولة ضمان الحياد التام اتجاه المذاهب النسقية و مفاهيم الخير المرتبطة بها، إضافة إلى حيادها عن مبادئ الحوار الحر العقلاني بين أفراد يتصفون بالعقلانية و متمتعين بقدرات التفكير و الحكم. على أن يشير مفهوم الحياد هنا إلى أن المؤسسات متجردة تماما من كل تصور يتعلق بالشخص المتموضع في الفضاء السياسي و هذا يعني أن الدولة يجب أن تضمن الفرص المتساوية لتحقيق المفاهيم حول الخير(1).

إن الفرد بوصفه ذاتا مستقلة عن أهدافها و مشاريعها في الحياة أي غاياتها، فقيمته الذاتية لا تعرف انطلاقا من حيازاته الأخلاقية و الاجتماعية و الاقتصادية. إن الذات إذن غير مرهونة بالمساومة السياسية أو لحسابات المصالح الاجتماعية. هذه الأولوية توازي أولوية الحق على الخير في المؤسسات السياسية و الاجتماعية بحيث تكون الحريات محفوظة و تمارس من قبل المواطنين. فهي لا تتعلق بأي خلفية اقتصادية أو عرفية أو جنسية.

نخلص بالقول إن العدالة كإنصاف تعتبر المؤسسات السياسية كوسائل لخدمة غايات الأفراد أو غاياتهم الجماعية، فالمجتمع السياسي لا يمثل أي خير في حد ذاته، إنه بالأحرى وسيلة فقط لتحقيق الغايات الفردية أو الجماعية(2). إن أي مجتمع كان يجب أن يوفر الوسائل المتعددة للمواطنين كالثروات وبذلك تتطور و تمارس الملكات الأخلاقية في إطار المؤسسات التي تضمن الحرية السياسية و حرية الضمير، كما أن قواعدها السياسية يجب أن تتأسس على احترام الذات المتبادل. هذا الخير الممثل في المؤسسات السياسية و الاجتماعية التي توفر للمواطنين الوسائل الضرورية لتحقيق غاياتهم لا يجب إنكاره، بمعنى أنه ما دام أننا قلنا أن الحق أولى من الخير فهذا لا يعني أننا ننفي هذا الخير بل له أهمية بالغة في مجتمع جيد التنظيم، و ذلك يظهر في نقطتين أساسيتين: الأولى أنه يضمن ممارسة

=(2)Brian Barry, « John Rawls and the priority of liberty», volume 13,N° 3, published by Princeton university .p284

(1)John Rawls, Justice et Démocratie , p 299

(2)ibid, pp311

الأفراد لملكاتهم العقلية و الجسمية و يشاركون بذلك في التعاون الاجتماعي المنصف، و ثانيا يضمن لهم القيمة الذاتية لهم و الحقوق و الحريات القاعدية و تساوي الفرص، باختصار اعتبارهم مواطنين متساوين و أحرار أو لهم مقام المواطنة (1).

إذن أولوية الحق على الخير لا تعني أن نتفادى أفكار الخير فهذا غير ممكن لكن بالعكس، فأفكار الخير المستعملة يجب أن تكون سياسية، بحيث أنها تحدد و تقيد من خلال المفهوم السياسي للعدالة و تتكيف مع الفضاء الذي تسمح به. كما أن المجتمع السياسي الجيد التنظيم يكون حسنا من وجهة نظر اجتماعية إذا كان في كل مرة يحاول تقييد غايات تكون اجتماعية فيكون بذلك الخير المحقق خيرا اجتماعيا. هذا من جهة، من جهة أخرى أولوية الحق يعني أن أفكار الخير المستعملة يجب أن تكون سياسية من الأفراد أجل تفادي الاعتماد على أفكار غائية للخير، فهي فقط أفكار مستقاة من أجل التكيف مع المفهوم السياسي. أولية الحق إذن تعطي مبدآ العدالة حضورا صارما في تحرر المواطنين و تقيد حريتهم في بحثهم عن نمط عيشهم. إن هذه الأولوية تجسد الشكل و المضمون لنظرية العدالة كإنصاف(2)

.

(1)John Rawls, Justice et Démocratie, p312-313

(2)John Rawls, libéralisme politique, p225

الفصل الثالث:

مقاربة بين النظرية الرولزية

و مفهوم الجدارة الأخلاقية

المبحث الأول: العقلانية كأساس للشراكة الاجتماعية

في هذا الفصل سوف نحاول أن نقارب بين التصور الذي قدمه رولز للعدالة مع مفهوم الخير العقلاني،بمعنى ضرورة تجسد مبدآ العدالة في المؤسسات السياسية والاجتماعية والحرص على اكتساب الأفراد الرغبة في التصرف بالحق وكذا الرغبة في تحقيق المشاريع والأهداف العقلانية. نقصد هنا المشاريع التي لا تلحق ضررا ولا خسارة للأفراد الآخرين.هذا النوع من الرغبة التي يجب أن يتسلح بها الأفراد هو ما نطلق عليه اسم "الجدارة الأخلاقية".

الهدف الأول الذي نسعى إليه هو تأكيد أن امتلاك الأفراد لشعور وإحساس لتجسيد مبدآ العدالة هو ما يسمح لمجتمع جيد التنظيم الاستقرار ويحفظ حرية وكرامة الأفراد.وهذا ما يقره رولز صراحة في كتابه "نظرية في العدالة" بقوله:"بافتراض أن شخصا ما لديه إحساس فاعل بالعدالة،سوف تكون إذن لديه رغبة ناظمة للتقيد بالمبادئ المقابلة.يجب أن تأخذ مقاييس الاختيار العقلاني هذه الرغبة بالحسبان.إذا كان الشخص يريد بعقلانية قصدية أن يتصرف من نقطة استشراف العدالة فوق كل شيء آخر،فمن العقلانية بالنسبة إليه أن يتصرف كذلك."(1)

الهدف الثاني الذي نسعى إليه هو إبراز الأهمية التي تحتويها فكرة الحق المنبثقة من عقيدة كانط. إن الأفراد بوصفهم كائنات عقلانية حرة ومتساوية يهدفون إلى غاية أسمى وهو التصرف بعدالة.فالرغبة بالتصرف بعدالة والرغبة في التعبير عن طبيعتنا كأشخاص أخلاقيين أحرار هما القوتان المحركتان للأفراد في مجتمع جيد التنظيم.وهذا يعني أن نزوع الأفراد إلى تحقيق مشاريعهم وأهدافهم ينطوي على مفهوم للحق والعدالة، إذ يتجلى في القيمة الأخلاقية التي يضفونها على مشاريعهم ممثلة في احترام غايات الأفراد،ظروفهم وحياتهم.بهذا الشكل يتحقق التطابق بين نظرية العدالة الرولزية وبين الجدارة الأخلاقية للأفراد.

تحدث رولز عن نظرية الخير في كتابه "نظرية في العدالة" و التي يقصد به

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، ص674.

مجموعة الخيرات الأولية التي يجب أن تتوفر لدى الأفراد للتوصل إلى مبدآ العدالة.هذه الخيرات الأولية هي أساسا الحرية واحترام الذات المشكلان لما يسميه رولز النظرية النحيفة للخير. وبوجود هذه المقدمات الأساسية لدى الأفراد (الحرية واحترام الذات) يمكن أن نتوصل من خلال تجسيد مبدآ العدالة لرولز إلى النظرية التامة للخير. و هي أساسا مجمل المشاريع و الغايات التي يسعى كل فرد إلى تحقيقها على ضوء ما تهيأت له أسباب تحقيق ذلك، و بالتالي تحقيق سعادته و شعوره بقيمته الذاتية في المجتمع.(1)

يتحدد خير الشخص حسب رولز انطلاقا من مخططاته في الحياة، فالمخطط العقلاني هو المخطط المطابق للمبادئ العقلانية للاختيار*. هذه المبادئ هي فعالية الوسائل،الارجحية والشمولية، إنها مبادئ تهدف إلى أن يختار الفرد بكل حذر و أخذ بعين الاعتبار ظروفه و أوضاعه الاجتماعية لترقب النتائج ، أو بعبارة أخرى أن يعتمد في مخططه العقلاني على الإمكانيات التي تسمح له بالتخمين لمدى إمكانية نجاحه في المستقبل القريب(2).

تسمح نظرية العدالة لرولز أن تقيم انسجاما بين الحق والخير،أن يكون مشروع الحياة للفرد محكوما بالرغبة في التصرف بالحق. إنها الرغبة النابعة من خيره، إنه اندماج العدالة مع خير الفرد الذي يكون كاملا عندما تكون الرغبة في التصرف بكل عدل يحكم ويسيطر على مشروع حياة الفرد.إنه إذن يتعلق بفهم كيف أن مفهوم العدالة يمكن أن يحكم مسيرة الأفراد في أي معنى في بناء موقفه من العدالة الذي يجب أن يكون متوافقا مع خير كل واحد من الأفراد.(3)

إن الخير في نظرية رولز هو مجموعة من الوسائل والإمكانيات التي تحقق حريتنا ومشاريعنا العقلانية في الحياة. من هنا فإن الأفراد العقلانيين مهما تكن رغباتهم فإنهم

---

(1)جون رولز ،نظرية في العدالة، ص 480.

(*)سوف يتم التفصيل في المبادئ العقلانية للاختيار المذكورة أعلاه في الصفحات اللاحقة.

(2)David Lewis Schaefer ,illiberal Justice ,p164

(3)Caroline Guibet lafaye , «Rawls :la Justice comme composante d’un projet rationnel de vie, Texte préparatoire à l’ouvrage Justice et vie bonne. De la justice comme composante de la vie bonne. PUL, 2005 pp 2 – 3.

يرغبون في بعض الخيرات شريطة أن تكون قابلة للتجسيد بالنظر إلى مشروعهم في الحياة كالحصول على الحريات والإمكانيات والوسائل الضرورية من أجل تحقيق الغايات. وبكلمة واحدة كل خير يساعد على تحقيق الاحترام الذاتي فهو خير(1).

هذا المعنى الذي يعطيه رولز لمفهوم الخير يهدف إلى تحقيق عنصرين أساسيين:أولا؛أنه يساعدنا على تعيين القائمة المستعملة من الخيرات الأولية، وثانيا: يجعلنا نعتمد على مؤشر الخيرات الأولية التي تسمح لنا بتحديد الأهداف سواء للأطراف في الوضع الأصلي أو للأفراد في المؤسسات الاجتماعية والسياسية. فبقدر ما تتسع الخيرات بقدر ما تتسع فرصة تحقيق الأهداف والغايات للأفراد.إنها بهذا المعنى المحددة لنطاق الأهداف (2). تتمحور المشكلة الكبرى التي يواجهها رولز في هذا المقام فيما يلي :كيف يمكن أن نطابق بين نظرية العدالة مع مفهوم الخير العقلاني داخل الدولة ؟

يسعى رولز إلى أن تتطابق نظرية العدالة كإنصاف مع المفاهيم المتعلقة بالخير العقلاني داخل الدولة من خلال اعتبار المؤسسات السياسية كوسائل محضة في خدمة غايات الأفراد أو الجماعة، فهي لا تمثل خيرا في حد ذاتها بل هي وسيلة للحصول على الخير الفردي أو الجماعي.

أكثر من هذا مجتمع جيد التنظيم المعرف من خلال نظرية العدالة ليس مجتمعا خاصا، لأن المواطنين يؤكدون دائما حماية غاياتهم القصوى. فإذا كان صحيحا أنهم لا يتقاسمون نفس المذاهب الكمالية فهناك تقاسم وفهم مشترك للمفهوم السياسي للعدالة. .و هذا يعني أنهم جميعا يحافظون على الغاية الأساسية للسياسة ولأولويتها المتمثلة في الدفاع عن المؤسسات العادلة. هذا بدون الأخذ بعين الاعتبار الغايات الأخرى التي يجب حمايتها الأخرى التي يجب حمايتها و تحقيقها من خلال المنظمات السياسية.(3)

تتجسد العقلانية في أبسط صورها في تجرد الفرد من كل أنواع الحسد والغيرة والكره،

---

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، ص480

(2) John Rawls , libéralisme politique, p 220

(3)Ibid, pp 246- 247

فتصبح علاقته مع الآخرين في المجتمع محكومة بضوابط العقل والعدالة والحق. إن تمني الخير للأخر ما هو إلا إشارة لتشكل بنيان مفهوم المواطن الواحد للآخر. فالفرد الخير هو الذي يدخل في مشروعه العقلاني للحياة اعتبارات الآخرين ومصالحهم. وباختصار فإن مبدأ التعامل بين الأفراد في المؤسسات السياسية والاجتماعية هو مبدأ الحق، أي النظر إلى الأفراد بوصفهم ذوات يملكون حقوقا وفي مقدمتها الحق في الكرامة وقدسية الشخصية الإنسانية. بهذا التحديد تكون الفوارق الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى المواهب والقدرات ذات مرتبة أدنى بحيث لا تؤثر على مكانة الأفراد داخل المجتمع مهما كان مستوى دخلهم ومكانتهم الاجتماعية. عند هذا الحد فقط يكون الفرد خيرا إذا كان يخدم الآخر عن طريق مراعاة غاياته، ظروفه وأهدافه. وعند تحقق هذين العنصرين أي احترام حقوق الأفراد ومراعاة غايات ومصالح الآخرين يكون الخير المحقق خيرا عقلانيا ويصبح التداول بين الخير والعدالة ممكنا ومكونا.(1)

يفصل رولز في مفهوم "الحس الأخلاقي" في الفصل الثامن من كتابه "نظرية في العدالة" تحت عنوان "خير حس العدالة" بتبيينه كيف أن العدالة كإنصاف تحوي مضمونها بوصفها دعامة من أجل أن تتلاءم أكثر مع مبادئ الحس الأخلاقي. إن المبدأ الأساسي هو أن المؤسسات السياسية والاجتماعية يجب أن تحترم حقوق الأفراد وتغرس فيهم الرغبة في التصرف بكل عدل وإنصاف.فالبحث فقط عن سبل تحقيق المصالح لا يؤدي بالأفراد لاكتساب مفهوم أو معنى حول العدالة.إن حس العدالة كما يقول رولز:"رغبة فاعلة لتطبيق مبادئ العدالة والتصرف بناء عليها وبذلك من وجهة نظر العدالة "(2).

إن توفر القوانين السيكولوجية في حس العدالة كالود و الرحمة و الثقة المتبادلة يسمح بتشكل معنى حول العدالة لدى الأفراد و بقبول المؤسسات العادلة و انبثاق رغبة ملحة في المشاركة الفعالة في العمل و تسير المعاهد و المؤسسات العادلة و في إصلاح المؤسسات

(1)Caroline Guibet lafaye ,«Rawls :la Justice comme composante d’un projet Rationnel de vie», pp 7-8

(2)جون رولز، نظرية في العدالة، ص671

الموجودة. فعندما تفرض العدالة وجود الجسم السياسي بكل هياكله، فإن هذه الوحدة بين هذه الهياكل ليست مشكلة بروابط الرحمة الفردية ولكن بالاعتراف العام لمبدآ العدالة. فكل مواطن بالتأكيد هو صديق لبعض من المواطنين ولكن لا أحد هو صديق الجميع. إن الصداقة المدنية تتأسس على معنى العدالة المشتركة وهذا المعنى حسب رولز يفترض أن يكون في استمرارية مع حب الإنسانية. (1)

الآن، الحس الأخلاقي و القوانين السيكولوجية ما هي إلا بنية تحتية لتصور الفرد للخير العقلاني. و من أجل أن يكون لهذا المفهوم صدى أو تأثير في حياة الأفراد و في علاقاتهم الاجتماعية، فإن النقطة الأساسية في مفهوم الخير هو تطبيقه على خطط الحياة (مشاريع، أهداف، مناصب). إن هذه الخطط هي عقلانية إذا وفقط كانت صادرة عن مبادئ الاختيار العقلاني (فعالية الوسائل، الشمولية و الارجحية)، بحيث أن نجاح هذه الخطط ليست متوقفة على تجاوز أو نفي غايات الأفراد الآخرين. كما أنها خطط عقلانية عندما يكون المشروع مقيدا بالتصور القصدي، نعني بها الوعي التام لجميع الوقائع والظروف و أخذا بعين الاعتبار الحذر من العواقب.

تتوقف سعادة الفرد في المجتمع إذن، في مدى قدرته على تحقيق غاياته و أهدافه وخططه العقلانية بحيث أن إحساسه بأن غاياته تتحقق في الحياة هو ما يعطيه الأمل للاستمرار و النضال الدائم نحو تحصيل الخيرات الاجتماعية. و تجدر الإشارة هنا أن تصور السعادة هو تصور نسبي، بمعنى أنه مقيد بأهداف و مشاريع الفرد نفسه، مما يعني أيضا أن الاختلاف واقع لا مفر منه، بذلك تكون السعادة مرتبطة أشد الارتباط بظروف الفرد نفسه. هذا ما يقودنا إلى القول أن غاية الخطة العقلانية هي تحقيق سعادة الفرد.(2)

إن هذا التعدد و الاختلاف في الأذواق و الثقافات و العادات في نطاق الحياة الاجتماعية واقع تفرضه ظروف الحياة، هذا إضافة إلى كون المواطنين أفراد مكونين للدولة حيث تنحصر مهمتهم الأساسية في الحفاظ على خيراتها و الدفاع عن مؤسساتها العادلة. بهذا

---

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، ص676

(2) المصدر نفسه، صص 494-495

الشكل تكون المشاركة السياسية ضرورية لحماية الحريات الأساسية المشكلة للمواطنة الديمقراطية.(1)

يرى رولز أن الأفراد في المجتمع يتمتعون بشعور قوي اتجاه الدين و البعض الآخر للعلاقات الغير شرعية...الخ و كل هذا لا يمثل أي خطر أو صعوبة في العلاقات الاجتماعية ما دام أن مفهوم الخير و السعادة هما مفهومان ذاتيان مستقلان. و في عقيدة رولز المعتقدات الفردية لا تمثل أي ثقل أو قيمة سلبية أو ايجابية على استقرار و تطبيق مبدآ العدالة، بل إنها لا تؤثر على اعتقادات الآخرين في مجتمع جيد التنظيم. إن الحرية و الاحترام الذاتي في فلسفة رولز مستقلان تماما عن اختيارات الأفراد و نزوعهم إلى الخيرات الاجتماعية وهذا شيء ايجابي لأنه يمنع تؤثر القيمة الإنسانية -الكرامة، الحرية، الاحترام الذاتي- بالمستوى الاقتصادي و الاجتماعي(2).

يتمثل الخير في المجتمعات الليبرالية في الحفاظ على الحريات و الحقوق، و يعتبر الخير العام المشترك أمرا ضروريا في الحفاظ عليه (مؤسسات الدولة، الثروات ...) و على الحقوق الطبيعية للأفراد. هذا إضافة إلى توفير بعض الخيرات كالتربية، الأبحاث التجريبية، ظمان المعيشة الاجتماعية الأدنى للفقراء و توفير أماكن الاستراحة. كل هذه الحقوق تقع على عاتق مسؤولية الدولة(3).

هذا و بعد أن تحدثنا عن الخير العقلاني في المجتمع، ننتقل الآن للحديث عن الخير السياسي الذي يندرج في إطار الخير العقلاني.

يسعى المجتمع السياسي من خلال مؤسساته إلى تأمين الحريات الأساسية و الحقوق الفردية للمواطنين و تجسيد مبدأ احترم الذات بينهم بشكل يسمح لكل واحد البحث عن خيره دون انتهاك لحرية الآخرين، و هذا ما يحقق الخير في المجتمع السياسي. كما أن

(1)John Rawls, libéralisme politique .p253

(2)David Lewis Schaefer, illiberal justice, p176-177.

(3) Ibid,177-178

التعاون في بناء الدولة و تنظيم مؤسساتها أمر ضروري و هذا لا يتأتى إلا من خلال تكثيف الجهود بين أعضاء المجتمع. إن ما يوحد جهود المجتمع من تعاون و تشارك هو الاعتراف المتبادل و القبول لمبدآ العدالة، بهذا الشكل يكون الخير المحقق خيرا جماعيا إذ يتجلى في الواقع من خلال الانجازات التاريخيةّ، فيكون بذلك المجتمع الديمقراطي أعظم انجاز لهذه الجماعة(1).

و لكي نبين هذه الحقيقة أكثر نجد أن المواطنين يقدمون المصلحة العامة من خلال التعاون السياسي وفق ضوابط و التزامات يتقيد بها كل واحد منهم يقول رولز :" إن المواطنين يريدون التعاون واحدهم مع الاخرين تعاونا سياسيا بطريقة تحقق مبدأ المشروعية اللبيرالي، أي بشرط يمكن تسويغها تسويغا عموميا للجميع و ذلك في ضوء القيم السياسية المشتركة. إن الذين يملكون خطة عقلانية عن الحياة، الذين يعرفون أو يعتقدون بصورة معقولة أن كل شخص اخر له حس فعال بالعدالة، هؤلاء لديهم سبب كاف مبني على خيرهم لا على العدالة لكي يلتزموا بالمؤسسات العادلة و ينصاعوا لها. و لا يعني هذا أنهم لا يملكون أيضا أسبابا للعدالة ليتصرفوا كذلك." (2).

إن أول المبادئ العقلانية في اختيار الخطط هو "فعالية الوسائل" و يعني أنه على المرء المحافظة على جميع فرص تحقيق الأهداف عندما تكون هناك صعوبة في تحديد الخير المستقبلي. وإذا كان هذا التصور سليما لا بد أن نتوقع أن الأشياء الخيرة في الحياة هي تلك الأنشطة و العلاقات التي لها مكان رئيسي في الخطط العقلانية. و لا بد أن تؤول الخيرات الأولية إلى أن تكون الأشياء التي هي ضرورية عموما لتنفيذ مثل هذه الخطط بنجاح مهما تكن طبيعة الخطة الخاصة و غاياتها النهائية(3).

---

(1)جون رولز، العدالة كإنصاف، صص397-398

(2)المصدر نفسه، ص 399.

(3)جون رولز ،نظرية في العدالة، ص 495

أما المبدأ الثاني فيعني أن الخطة الأكثر شمولا هي تلك الخطة التي تحقق الهدف المرغوب، بالإضافة إلى أهداف أخرى التي قد تحتويها هذه الخطة. وإذا كان هذا هو المفهوم الحقيقي لما تعنيه الخطة العقلانية في تحديد و اختيار الأهداف فإن المرء إذن تتحقق حريته و إنيته في إطار المؤسسات السياسية و الاجتماعية (1).

وأما "الارجحية" و هو المبدأ الثالث فيعني أنه إذا كان الهدف المسطر يمكن أن يحقق بواسطة خطتين مع فارق بسيط و هو أن بعض الأهداف قد تلقى نجاحا في الخطة الأولى و ليس الثانية، فإن الارجحية هنا تفرض علينا إتباع الخطة الأكثر شمولا وذلك لمراعاة تحقيق الأهداف(2).

هذه المبادئ كلها تخص خطة الحياة قصيرة الأجل، و الآن سنقوم بدراسة خطة الحياة طويلة الأجل كالمهنة أو الوظيفة...الخ.

تتلخص الخطة الطويلة الأجل بأنها تلك الخطة التي نفضلها على جميع الخطط في أي فترة زمنية معطاة خاصة إذا كانت توفر تحفيزا و تشجيعا للشخص نفسه من خلال الأهداف و المصالح المحققة. إن هذه الخطة التي تحقق جميع الغايات المرغوبة هي خطة شمولية وإذا حدث أن مزجت هذه الخطة مع مبدأ الوسائل الفاعلة عندها تصبح العقلانية هي تفضيل مع تساوي الأشياء الأخرى. و القصد هنا بالتفضيل هو اختيار الفرد لأهدافه بشكل عقلاني أخذا بعين الاعتبار ظروف وغايات الآخرين عند تحديد خطته (3).

و تجدر الإشارة إلى أن خطة الحياة طويلة الأجل تتكون من مبدأين أساسيين أحدهما "مبدأ الاستمرارية" و هو يعني أنه بما أن الخطة هي تتابع مجدول من الأنشطة لابد أن تؤثر الأنشطة المبكرة واللاحقة في بعضها بعضا. إن الخطة الكلية لها وحدة معينة أي فكرة سائدة. أما المبدأ الثاني فيعني أنه علينا أن نفكر بمنافع التوقعات الصاعدة أو على الأقل غير

---

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، صص 497 - 498

(2)المصدر نفسه، صص 498 - 499

(3) المصدر نفسه، ص 499.

الهابطة جوهريا. هناك مراحل كثيرة في الحياة كل منها لها مهامها ومتعها الذاتية الفارقة. ومع تساوي الأشياء الأخرى يجب ترتيب الأشياء في المراحل المبكرة بحيث تسمح بحياة سعيدة في المراحل اللاحقة (1).

بهذا الشكل يكون الفرد قادرا على تحديد خطته العقلانية في الحياة و أنه كذلك قادر على تحديد أهدافه ورغباته اللاحقة. إن مشروعه المستقبلي ما هو إلا انعكاس لظروفه وغاياته الحالية.

هذا فيما يخص غاياته في الحياة، لكن الأمور المتعلقة بالوظيفة والمهنة والتي تمثل خطة طويلة الأجل فهي تستدعي تركيزا أكثر واختيارا عقلانيا صائبا بحيث يبنى هذا التصور على مواهب وقدرات الفرد فلا يجب أن تكون الظروف القاهرة هي المتسببة فينوع الاختيار.

لكن غالبا لا تكون مبادئ الاختيار العقلاني كافية لتحديد الخطط نظرا لوجود غايات وأهداف لا نقدر على التحكم بها بصفة موضوعية، وإنما في حالات معينة يجب علينا الارتكاز على معرفتنا بذاتنا المباشرة. بمعنى أن يحدد الفرد مشاريعه ليس على ضوء ما يريده وإنما على القدر المناسب الذي يريده. ففي مثل هذه الحالات التركيز على القصد أولى من قيمة الرغبة في حياة الفرد (2).

يرى رولز أن آثار الاختيار ونتائجه هي التي تحدد الخطة وهذه هي العقلانية القصدية عنده يقول في هذا الصدد: "إن الخطة العقلانية بالنسبة لشخص ما هي الخطة...التي سوف يختارها بعقلانية قصدية. إنها الخطة التي سوف يتم تقريرها كنتيجة لتفكير حذر يراجع من خلاله المرء، في ضوء جميع الوقائع الملائمة، ما هي نتائج تنفيذ هذه الخطط وبذلك يتحقق من مسار الفعل الذي يحقق بالشكل الأفضل رغباته الأكثر جوهرية".(3)

---

(1) جون رولز، نظرية في العدالة، ص 508

(2) المصدر نفسه، ص 502 – 503

(3) المصدر نفسه، ص 503

يقصد بالخطة العقلانية الصائبة تلك الخطة التي لا يتبعها ندم أو رغبة في تغيير الرأي فاستقراء الظروف الاجتماعية والاقتصادية أمر ضروري قبل تبني أية فكرة أو مشروع في الحياة. فإذا كان فهمنا لهذه الأمور قد تحقق فإن الخطة العقلانية في هذه الحالة موضوعية. هذا من جهة، من جهة أخرى يتوجب على الفرد أن يتصرف دائما وهو يأخذ بكل الأسباب والظروف المحيطة به، فتكون المخاطر التي قد تنشأ محسوبة وبذلك لن تكون هناك أية فرصة لاحقا بأن نقول أن القرار المتخذ ليس عقلانيا(1).

إن تحقيق الخير في المجتمع سواء كان خيرا فرديا أو جماعيا لا يجب أن يتعارض أو يدخل في صراع مع خير الآخرين، وهذا ما تطمح إليه في الحقيقة نظرية رولز للعدالة والمعروضة في الفصل السابع من كتابه تحت عنوان "حس العدالة" مبينا أن التوافق بين العدالة والخير قائم على مبدآ العدالة. ففي أي مجتمع كان لا تمثل المؤسسات أية قيمة في حد ذاتها للأفراد، إن التنظيم الاجتماعي هو وسيلة من أجل تحقيق مصالح الأفراد الخاصة. لهذا لا يجب على الفرد أن يؤخذ بعين الاعتبار مفهوم الخير لدى الآخرين ولا ما يملكون، كل واحد مجبر على اختيار النظام الأكثر فعالية للحصول على أكبر قدر من الخيرات المتوفرة. إن الأمر الوحيد الذي يجب أن يفكر فيه الفرد هي الخيرات والملكيات التي يحوزها وليس ممتلكات وخيرات الآخرين.(2)

المبحث الثاني: نقد وتقييم

لقد حاول جون رولز من خلال نظريته في العدالة إضفاء الشرعية على توزيع الخيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تبريره لأصل القدرات والمواهب لدى الأفراد. كما أنه حاول إلى حد ما نفظ الغبار عن المبادئ الليبرالية التي انتهكت (الحرية-الكرامة-احترام الذات) في ظل هيمنة المذهب النفعي على ثقافة و سلوك و قيم و سوق المجتمع الرأسمالي. في هذا الوضع إذن، يقدم رولز تصوره للعدالة بديلا عن التصور النفعي و بذلك

(1)جون رولز، نظرية في العدالة، صص 509-510

(2) المصدر نفسه، ص 513

يرسم حدا فاصلا بين مجال الحريات ومجال الاستفادة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية متبعا في ذلك وماشيا على نفس خطى التقليد الليبرالي.

أكثر من ذلك يؤسس رولز لمجتمع عادل أو بلغته الفلسفية مجتمع جيد التنظيم، تكون فيه الكرامة والحرية والقيمة الذاتية ذات أولوية عن أي مبدأ أو منفعة اجتماعية أو اقتصادية في المجتمع. إنه يقابل بالتوازي أنه خارج هذا الإطار المحدد للمجتمع لا يكون الفرد مواطنا إلا إذا تمتع بهذا القدر الكافي من الحقوق. و بالتوازي أيضا لا تكون الدولة عادلة ومنصفة إلا في جو من الديمقراطية والحرية.

رغم كل هذه الأهمية التي تكتسيها فلسفة رولز السياسية إلا أن الملاحظ عند تصفح كتب رولز أن هناك بعض الثغرات في نظريته، وبالتحديد المبدأ الثاني وهو "مبدأ الفرق". إن التوزيع الصحيح للخيرات الاجتماعية والاقتصادية (مناصب، ثروات، فرص عمل) يجب أن تخدم حسب رولز الفئة الأقل انتفاعا، بل أكثر من ذلك أن فرص تحقيق المنافع تكون تابعة لها. وهذا التوجه لرولز لم يحظ بالموافقة لدى المفكرين و الفلاسفة أمثال "روبير نوزيك" الذي عارض تصور رولز في كتابه الموسوم " ANARCHY ,STATE AND UTOPIA".

وعموما يمكن حصر بعض نقاط نقد لنظرية رولز في النقاط التالية:

تحدث رولز عن دور العائلة في تجسيد **"حس العدالة"**: إذ كيف يمكن للمجتمع العادل أن يضمن أن تحترم المؤسسة العائلية معايير العدالة باعتبار أنها متضمنة في الميدان الخاص لحياة المواطنين؟ إننا نقول العكس والواقع يبين ذلك أن العائلة كثيرا ما تكون الهاجس الأكبر في تعليم الأطفال مبادئ الاحترام والثقة وقيم العدالة والديمقراطية. فإذا كانت الليبرالية السياسية تفترض تعليم الأطفال حسب توجه وثقافة العائلة، فإن التعددية الدينية والعقائدية والفكرية واقع لا مفر منه، هذا ما يؤدي إلى تعدد أذواق الأفراد. لقد تحدث رولز عن حس العدالة والذي هو أحد القدرتين الأخلاقيتين في الوضع الأصلي. إن الحس بالعدالة يعني امتلاك الأطراف قابلية اختيار مبدأي العدالة بالاستناد إلى عقلانيتهم. إذا كان

هذا هو الوضع فكيف يتسنى لدى رولز ممارسة حس العدالة مع هذا التعدد أم أنه يحصر فقط تطبيق العدالة في جانبها السياسي والقانوني (العدالة الإجرائية)؟

تحدث رولز كذلك عن **"فكرة الاستحقاق** بمعنى أن القدرات والمواهب الطبيعية لا تشكل أولا جوهر إنسانيته، بل هي عرضية فيه، أي أن الفرد لا يعرف انطلاقا مما يحوزه من إمكانيات وقدرات عقلية كانت أم جسدية، بل انطلاقا من قيمته الذاتية (الكرامة). ثانيا هذه القدرات والمواهب يجب أن تنصب في الصالح العام وليس في منفعة الفرد ذاته. فما دام أن الأفراد لا يستحقون قدراتهم ومواهبهم يكون بالتالي الأفراد في المجتمع على نفس درجتهم (الكرامة) وقيمتهم الذاتية. إذا كان هذا هو الوضع فما الغاية من الحديث عن مبدأ الفرق وعن اللا مساواة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع؟

الفكرة الثالثة تتعلق **"بمبدأ الفرق"**. إن العدالة الحقيقية هي التي تلاءم مع مبدأ الدفاع عن الحرية الفردية، فحرية السوق والمنافسة والمبادلة والمبدأ الاقتصادي "دعه يعمل" هو حق من حقوق الفرد لا يجب قمعه أو تقييده. وهذا يعني أن إعطاء الأولوية للأقل انتفاعا في الاستفادة من الخيرات الاقتصادية والاجتماعية في كل خطوة نحو التقدم يتعارض مع الحرية الفردية وكذلك مع حرية التملك. بهذا المعنى ستكون الدولة مستبدة إذا وفقط صدر عنها تصرف يمس بالحقوق الفردية الأساسية. فإذا كانت حرية السوق والمنافسة أحد الركائز الأساسية للنظام الرأسمالي ما هو المصوغ العقلاني الذي يجعل من الفئة الأقل انتفاعا ذات أولوية في تحصيل المنافع الاقتصادية والاجتماعية؟

الخاتمة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية محورية في الخطاب الفلسفي السياسي المعاصر، ألا وهي إشكالية العدالة الاجتماعية وأولوية الحق على الخير في المؤسسات الاجتماعية والسياسية. إن هذه الإشكالية كثيرا ما توافق التقليد الليبرالي في شقها الحقوقي وحفاظه على الحريات الأساسية. فحرية التعبير والانتماء والانتخاب والحرية الشخصية وحرية الاعتقاد، إضافة إلى إحساس المرء بالكرامة الذاتية كلها راسخة في التقليد الليبرالي، لكن إذا ما نظر إليها من زاوية المقارنة مع الليبرالية المعاصرة نجدها أكثر واقعية و تطبيقا و ممارسة من الفرد، ذلك أن مفهوم الليبرالية الكلاسيكية للحق و العدالة"جون ستيوارت ميل- هنري سيدويك" بشكل عام هو مفهوم شكلي على حد تعبير "Céline Spector " في مقال لها تحت عنوان « le sens de la Justice :une utopie réaliste »

إن العقلانية ليست مجرد سمة من سمات الفلسفة السياسية المعاصرة بل هي أهم تجلياتها أساسا، لذلك فإن عقلنة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على التفاوت الاجتماعي المشروع في المجتمع ومراعاة المصلحة العامة في الوقت الذي يسعى فيه كل واحد إلى تحقيق مصالحه الذاتية من مشاريع وأهداف هي أهم ما تتميز بها الفلسفة الرولزية. إنها رؤية جديدة لمفهوم العدالة التوزيعية موصوفة كالتالي:"إن التوزيع العادل ليس خيرا ولا شرا في حد ذاته وإنما بكيفية تعامل المؤسسات الاجتماعية والسياسية معه".

فالفقر والغنى والصحة والمرض والثروات والمناصب كلها حظوظ صدفية اعتباطية، فما يشكل جوهرة الشخصية الإنسانية السوية ليس الذات الملتبسة والمتفاعلة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وإنما الذات المنسلخة والمتجردة من كل هذه الوقائع. إنها الكرامة وشعور الفرد بقيمته الذاتية في المجتمع. كل هذه الأفكار اتخذت دلالات جديدة لمقتضيات هذه العدالة في فلسفة جون رولز المعاصرة، متجاوزا بذلك ومحدثا قطعية مع الرؤية النفعية التي لا تبالي بمصير الأفراد داخل الدولة، طالما أن العدالة عندها مفهومة على أنها تحقيق أكبر قدر من المنفعة لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

إن العدالة الرولزية بهذا المفهوم هو بعث للأمل في الليبرالية السياسية من جديد وإلى إحلال توازنات جديدة بين الحقوق – الحريات - والواجبات. إن هناك نبرة متفائلة لدى

رولز في أن تنفخ العدالة بما هي إنصاف روحا جديدة في الليبرالية، في أن توفق بين الحرية والمساواة. وباعتبار أن رولز فيلسوف سياسي ليبرالي فإنه لا يفرط في مبدأ الحرية بأي ثمن، ولا يمكن له التضحية بالحريات الأساسية والفردية حتى لو كانت في مصلحة الجميع لأن من شأن ذلك أن يشرع الباب على مصراعيه للأنظمة التوتاليتارية و الكليانية Totalitarisme)(التي تتذرع بشتى المبررات لمصادرة الحريات وهضم حقوق الإنسان. فالحرية لا يمكن أن تقلص إلا للحرية نفسها بل أن ثمنها غير مرهون بثمن الحياة الرغيدة.

في الأخير يمكن القول أن الفلسفة السياسية عند رولز هي محاولة لرد الاعتبار للقيمة الإنسانية ولكرامة وقدسية الشخصية السوية، يأت هذا في وقت هيمنت فيه القيم الرأسمالية والنفوذ المادي على مكانة الفرد والمواطن في المجتمع. فإعطاء الأولوية للأقل انتفاعا في كل خطوة نحو التقدم قد يقلل من الأزمات الاجتماعية الحادة على اعتبار أن الحسد بمفهوم رولز ليس فقط رذيلة في النفس الإنسانية بل أيضا نتيجة التفاوت الرهيب بين مستوى وطرق العيش للفئات العليا والدنيا في المجتمع. إن واجب الدولة إذن، ليس تحقيق المساواة بين أعضاء المجتمع ولكن منح الأولوية للفئة الأقل انتفاعا من أجل إدماجهم في المجتمع وإحساسهم بالجدارة الأخلاقية. الهدف من كل هذا هو جعل المجتمع مؤسسة من الشراكة في حدود المنفعة المتبادلة.

قائمة المصادر و المراجع

ا/ قائمة المصادر باللغة العربية:

1-جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة د/ ليلى الطويل، منشورات الهيئة المصرية للكتاب، وزارة الثقافة، 2001

2- ـــــــــــ ، العدالة كإنصاف، ترجمة د/ حاج إسماعيل، مركز الدراسات، الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009

ب/قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

1-John Rawls, libéralisme politique, Presses Universitaires de France,108 Boulevard Saint – Germain 75006paris 2 eme édition,1999

2- ———— , Justice et Démocratie, Traduit de l'anglais par C. Audard – P de Lara- F. Piron et A. Tchoudousky, édition le Seuil, 27 Rue, Jacob, paris, 4, 1993.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1-أنطوني دي كريسبني و كينيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة د/ نصار عبد الله، الهيئة المصرية للكتاب، 1998.

2-محمد الجوة، مسائل فلسفية، مركز النشر الجامعي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2001.

3-جورج مايكل ساندل، الليبرالية و حدود العدالة، ترجمة محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

4-شفارتزمان، الأخلاق البرجوازية في العصر الحاضر الوهم و الحقيقة، ترجمة محمود شعبان، دار الطبع و الترجمة محفوظة لدار دمشق، الطبعة الأولى، 1987.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-Bernard Manin, Principes de Gouvernements Représentatifs, Simon, Champs Flammarion, 1996.

2-Brian Dulynan, The most Influential Philosophers of all time, 29 Fast Street New York, 2010

3-Charles Taylor, Multiculturalisme, Démocratie et Différence, Aubier, Priceton University Presses, 1992.

4-David Lewis Schaefer, Illiberal Justice John Rawls VS The Americain Political Tradition, University of Missouri , Press Colombia and London, for printed material z39, 48, 1984, copy right c, 2007.

5-Jean François Dutier, Philosophie De Notre Temps, édition Sciences Humaines, Presses Universitaires de France, 1999.

6-Jeffrey Andreou Barash, politique de l'histoire, presses Universitaires de France, 6 Avenue Reille, 57014 Paris, 1 er édition, Fondement de la philosophie , 2004

7-Marcel Trembly, Quinze Thèses ou Philosophie avec des autres contemporaines, collection développée en collaboration avec la bibliothèque, Paul – Emille, Brult de l'université du Québec, Chicoutimi, 2002.

8-Olivier Nay, Histoire des idées Politiques, Armand colin, édition Dellaz, paris, 2007

9-V. Munez Dardé, La Justice Sociale : Le libéralisme égalitaire de John Rawls, édition Arman colin, 2005

قائمة المجلات و الدوريات:

1-brian barry, « john rawls and the priority of liberty», philosophy and public affairs, volume 13, N° 3, published by Princeton university

2-Caroline Guibert Lafaye, « Rawls: la justice comme composante d'un projet rationnel de la vie »Texte préparatoire à l'ouvrage Justice et vie bonne. De la justice comme composante de la vie bonne. PUL, 2005.

3-International journal of social, politic and legal philosophy, edition John deigh, university of Chicago, 109- 1999, Number 02.

4-François Briatte, « John Rawls, La théorie de la justice », Fiche de lecture, Lobbying justice, Catherine Karnner, 2003

5-Laurent Cournarie et Pascal Dupond, « Introduction à La Théorie de la Justice de Rawls », Article paru dans Diote, 3srdp « midi » Pyrénées, 1998.

6-Michel Maric, « Egalité et Equité : L'enjeu de la liberté, Amartyen Sen face à John Rawls et a l'économie normative », revue française d'économie» volume XI numéro 3, été, 1996

8- Mr : Jone Directeur de la publication, « archives de philosophie, recherche et Documentation », revue trimestrielle publier avec le concours de centre national de la Recherche scientifique, 72, 35 bis, rue de serves, 75006, 2009.

الفهرس:

مقدمة.....3

الفصل الأول:الإنصاف كأساس لاختيار مبدأي العدالة 8

المبحث الأول:الوضع الأصلي:تجريبي لا ميتافيزيقي.....8

المبحث الثاني:حجاب الجهل:منهج افتراضي لا تاريخي.....17

المبحث الثالث: مقابلة بين النفعية والعقلانية.....26

الفصل الثاني:مبدأي العدالة 38

المبحث الأول:مبدأ الحريات الأساسية 39

المبحث الثاني:مبدأ التفاوت.....51

المبحث الثالث: أولوية الحق على الخير 61

الفصل الثالث: الخير العقلاني:جدلية التجاذب بين النظرية الأخلاقية ونظرية العدالة الرولزية.....70

المبحث الأول:العقلانية كأساس للشراكة الاجتماعية.....71

المبحث الثاني: نقد وتقييم النظرية الرولزية.....80

خاتمة.....83